الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــوع

دور الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري لمنتجي القمح والحليب خلال الفترة 2010–2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي.

إعداد الطالبتين:
–مـــودع منـال
–بولسنان سـارة

الأستاذ المـشرف:
–كرامـــة مـــروة

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	بلعبيدي عابدة عبير	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	كرامـــة مـــروة	أستاذ محاضرأ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	مسمش نجاة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة
4	نجوى حبة	استاذ التعليم العالي	ممثل حاضنة الأعمال	جامعة بسكرة
5	طلحي هشام	/		ممثل الشريك الاقتصادي والاجتماعي

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــوع

دور الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري لمنتجي القمح والحليب خلال الفترة 2010–2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي.

إعداد الطالبتين:
–مـــودع منـــال
–بولسنان ســارة

الأستاذ المشرف:
–كرامـــة مـــروة

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	بلعبيدي عابدة عبير	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	كرامـــة مـــروة	أستاذ محاضرأ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	مسمش نجاة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة
4	نجوى حبة	استاذ التعليم العالي	ممثل حاضنة الأعمال	جامعة بسكرة
5	طلحي هشام	/		ممثل الشريك الاقتصادي والاجتماعي

السنة الجامعية: 2024/2023

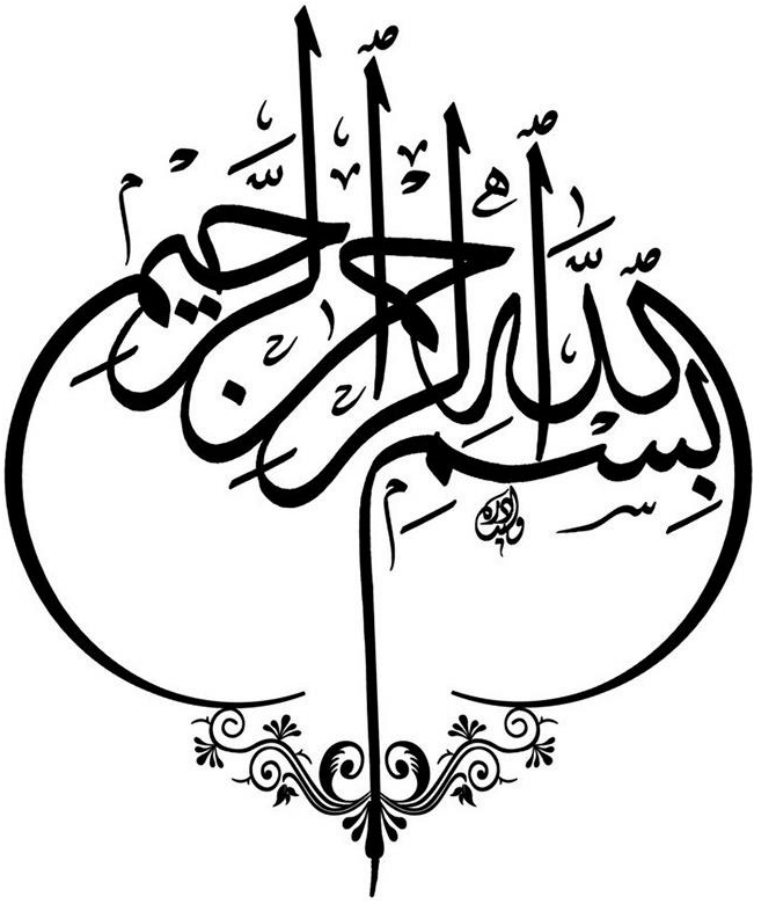
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح والدي الذي كان لي سندا ونبراسا تعلمت منه أول حروفي

إلى أمي حبيبة الروح .....

إلى شموع دربي أخواتي وأخي.....

إلى زوجي وبناتي مصابيح دربي .....

إلى كل من يعرفني

أهدي هذا البحث

منال

إهداء

بعد انقطاع دام عقدا من الزمن ها هو اليوم الذي نمت فيه أجنحة السعي لتوصلني الى حلم النجاح

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أهدي عملي هذا :

إلى الوالدين الغاليين أطال الله في عمرهما

إلى فلذة كبدي يحي عبد القادر

إلى أخوتي وأخواتي

إلى من تقاسمت معي عناء البحث والجهد غاليتي منال

إلى كل من شجعني ودعمني وكان عونا لي

إلى كل الأصدقاء والأحباب كل باسمه

سارة

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله

نتوجه بموفور وجزيل الشكر للاستاذة كرامة مروة التي تكرمت بقبول الاشراف على مذكرتنا وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح .

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من أساتذة ،وكل اطارات القسم الفرعي الفلاحي لدائرة سيدي عقبة

منال و سارة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإنتاج الفلاحي الجزائري ودوره في تحقيق الأمن الغذائي لمنتجي القمح والحليب خلال الفترة 2010-2020 ، ومن أجل ذلك تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع الإحصائيات المتعقلة بهذا المجال في الجزائر وبدراسة وتحليل الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها كما ونوعا، والتي تساهم في تحقيق هذا الهدف عن طريق إتباعها سياسات متعددة للرفع من كمية الإنتاج والمردودية خاصة وأن الحليب والقمح من السلع الاستراتيجية التي أولت لهما الدولة أهمية بالغة في المخططات والسياسات المتعاقبة ، وقد خلصت هذه الدراسة بأنه بالرغم من تطور الإنتاج الفلاحي في هاتين المادتين غير أنها ما زالت تعاني من فجوة غذائية كبيرة تصل لـ 70% في منتج القمح و 50% في منتج الحليب وذلك في ظل ارتفاع عدد السكان وزيادة الطلب ، مما يجعل من تحقيق الأمن الغذائي رهين عمليات الاستيراد وتقلبات الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: قطاع فلاحي، امن غذائي، منتجات ذات استهلاك واسع ، منتج القمح ، منتج الحليب.

Study Summary:

This study aims to explore the Algerian agricultural production and its role in achieving food security for wheat and milk producers during the period 2010-2020. To accomplish this, a descriptive and analytical approach was followed by collecting relevant statistics about Algeria and studying and analyzing the natural and human resources it possesses in terms of quality and quantity, which contribute to achieving this goal by adopting multiple policies to increase production quantity and productivity. Given that milk and wheat are strategic commodities to which the state has given considerable importance in successive plans and policies, the study concludes that despite the development of agricultural production of these two materials, there is still a significant food gap reaching 70% for wheat and 50% for milk products. This gap exists in the context of a rising population and increasing demand, making achieving food security dependent on import operations and

fluctuations in international markets.

Keywords: Agricultural sector, food security, widely consumed products,

wheat product, milk product

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	II-I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة عامة	أ-و
الجانب النظري	
الفصل الأول: دور الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي	
مقدمة الفصل الأول	**7**
المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي	8
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة	8
المطلب الثاني: خصائص الفلاحة	09
المطلب الثالث: أهمية الفلاحة	10
المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي	11
المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي مفاهيم ومصطلحات	11
المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي	13
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	17
المبحث الثالث: الأمن الغذائي في ظل تطور المنتجات الفلاحية	19
المطلب الأول: السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاح الفلاحي	19
المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي والحيواني	30
المطلب الثالث: تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر 2012- 2022:	39
خلاصة الفصل الأول	42

الفصل الثاني: مساهمة شعبة القمح والحليب في تحقيق الأمن الغذائي	44
مقدمة الفصل الثاني	44
المبحث الأول: مساهمة منتج القمح في الأمن الغذائي.	45
المطلب الأول: تطور المساحات الزراعية	45
المطلب الثاني: تطور الإنتاج والإنتاجية	46
المبحث الثاني: مساهمة منتج الحليب في تحقيق الأمن الغذائي	51
المطلب الأول: سلالات أبقار الحليب في الجزائر	51
المطلب الثاني: تطور إنتاج الحليب وعدد الأبقار	51
المطلب الثالث: تطور واردات الحليب ونسبه الاكتفاء الذاتي	54
المبحث الثالث: دراسة استشرافية لمنتجي القمح والحليب عن طريق تقنيه السيناريو.	57
المطلب الأول: سيناريوهات لإنتاج القمح في الجزائر	57
المطلب الثاني: سيناريوهات لإنتاج الحليب في الجزائر	62
خلاصه الفصل الثاني	66
خاتمة	67
إختبار الفرضيات	67
نتائج الدراسة	68
توصيات	69
قائمة المراجع	70

قائمة الجدول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2010-2020	25
02	عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي الجزائري	28
03	تطور المنتجات الغذائية 2010-2020	30
04	تطور الثروة الحيوانية	33
05	الإنتاج الحيواني	35
06	تطور نسبه الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمجموعة السلع الأساسية في الجزائر 2009 -2021	36
07	تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2012- 2022	40
08	يوضح تطور المساحات المزروعة المخصصة للقمح الصلب واللين	45
09	تطور إنتاج القمح والصلب واللين	46
10	تطور إنتاجية القمح	47
11	الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	48
12	تطور إنتاج وجمع الحليب	52
13	عدد الأبقار وإنتاج الألبان والأعلاف الخضراء	53
14	واردات جملة الألبان ومنتجاتها (معادل لبن سائل)	55
15	الاكتفاء الذاتي وتطور الفجوة الغذائية لمنتج الحليب	56

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	ركائز سياسة التجديد الريفي	**20**
02	ركائز مخطط عمل الفلاحة 2015-2019	**23**
03	قيمة واردات الجزائر من القمح بالدولار 2008 – 2019	**49**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تمهيد:

يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي ، وذلك من خلال دوره الأساسي في معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالتنمية، لعل أهمها ما تعلق بالأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومساهمته في تخفيف حدة البطالة وتوفير مناصب الشغل، وكذا دوره في تنويع بنية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الترابط والاندماج بين مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية.

والجزائر في هذا الصدد اعتمدت نموذج النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة والذي يستجيب لعدة تحديات، يقوم على ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية اعتمادا على تعبئة رؤوس الأموال بكميات اكبر وإنعاش القطاع الفلاحي والريفي من خلال تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتطوير نموذج زراعي وريفي جديد مدفوع بالاستثمار الخاص وظهور جيل جديد من المنتجين، بالإضافة الى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الزراعية والغابية وإدماج سلاسل القيمة الدولية والتنمية المستدامة والمتوازنة للمناطق الريفية، ولاسيما في المناطق الجبلية والصحراء وكذا تحديث الزراعة من خلال دمج المنتجات ذات الصلة بالمعرفة والرقمنة بغية تحقيق الامن الغذائي خاصة في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

وباعتبار منتجي القمح والحليب من بين اهم هذه المنتجات، قامت الحكومة الجزائرية بإجراءات جديدة تهدف لتنظيم واردات الحبوب والحليب، التي تشكل وحدها أكثر من نصف الواردات الغذائية للبلاد، وذلك في اطار مسعى شامل يهدف للحد من تآكل احتياطيات الصرف، كما سنت سياسات وجسدت عدد من الإجراءات ذات الأثر المحسوس على عدة مستويات لدعم العديد من الشعب الفلاحية الرئيسية ودعم الإنتاج لتطوير العديد من الأنواع الفلاحية والنشاطات المرتبطة بالقطاع.

❖ طرح الإشكالية والأسئلة البحثية

انطلاقا مما سبق ذكره، يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- **ما هو دور الإنتاج الفلاحي الجزائري في تحقيق الأمن الغذائي في شعبتي القمح والحليب خلال الفترة 2010 – 2020؟**

وتتفرع هذه الإشكالية للتساؤلات الفرعية التالية

- هل تؤثر التقلبات المناخية على الإنتاج الفلاحي؟
- هل أثرت السياسات الفلاحية المطبقة من 2010 - 2020 على تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر؟

- هل استطاعت الجزائر تحقيق الامن الغذائي في المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك؟

❖ **الدراسات السابقة**

لقد تم الرجوع إلى العديد من الدراسات السابقة، التي تطرقت إلى مواضيع تقترب من دراستنا، أو لأحد متغيرات الدراسة، والتي نجد من بينها:

أ. **أطروحة الدكتواره للباحث مبروك قوسيمي**، تخصص تخطيط تمت مناقشتها 2023، تحت عنوان الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2018، وانصبت فكرة الإشكالية حول واقع القطاع الزراعي، وحقيقة الإنتاج والإنتاجية لبعض المجموعات السلعية الغذائية، ذات الاستهلاك الواسع، وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج نذكر من بينها:

- وضع خطط مستقبلية تمتد إلى 2030 من أجل تعزيز الأمن الغذائي.
- وضعية الأمن الغذائي في الجزائر هشة، ما يدفع الدولة والمستثمرين إلى مضاعفة جهود الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- تشخيص وضعية الأمن الغذائي الجزائري، ومدى إمكانية الخروج من التبعية الغذائية.

وقد اختلفت دراستنا عنه في تخصصينا لشعبتي القمح والحليب لكونهما من الشعب الهامة التي خصصت لهما الدولة الجزائرية حيزا واسعا في مخططاتها التنموية.

ب. **أطروحة الدكتواره للباحثة بلورغي نادية**، تخصص اقتصاد دولي، تم مناقشتها في 2023، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، تحت عنوان دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019)، انصبت فكرة الإشكالية حول دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي، لمنح الحليب، وقد توصلت الباحثة إلى بعض النتائج التالية:

- تربيه الأبقار الحلوب تقليد موروث لدى الأسر في المناطق الريفية، ما يؤدي إلى استهلاك كبير في هذه المناطق.
- تطوير الفلاحة بشكل عام، وتطور الأبقار الحلوب بشكل خاص، مرهون بالسياسة المائية، ويبقى رهين للتقلبات المناخية.
- ارتفاع إنتاج الحليب الخام، يرجع إلى زيادة الواردات في الأبقار الحلوب والحليب المسحوق.

وقد اختلفت دراستنا عن هذه الأطروحة في اضافة منتج القمح ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي .

ت. **مذكرة ماجستير للباحثة هبة إبراهيم بوناب**، تخصص اقتصاد كمي، تمت مناقشته في 2016 جامعة الجزائر3، تحت عنوان دراسة تحليلية اقتصادية، بعرض القمح في الجزائر، وانصبت فكرة الإشكالية عن ما هي محددات عرض القمح في الجزائر، وما مدى استجابة عرض نتائج القمح لتغيرات أسعاره، وأسعار عوامل الإنتاج، وقد توصلت الباحثة إلى:

- أن منتوج القمح قد استمر بتذبذب في الإنتاج، وضعف المردودية.
- إن السياسات الزراعية، لم ترقى لتحقيق الاكتفاء الذاتي، في هذا المنتج.

وتختلف دراستنا عن هذه الدارسة في اضافة منتوج الحليب بالإضافة الى الفترة الزمنية التي امتدت الى غاية 2020.

❖ نموذج الدراسة

تطرقنا في دراستنا للوصول الى إجابة على الإشكالية المطروحة الى ما يلي نظريا:

- التعريف بكل ما يتعلق بالإنتاج الفلاحي بصفة خاصة والقطاع الفلاحي بصفة عامة
- معرفة كل ما يخص جانب انتاج القمح والحليب في الجزائر.
- معرفة ماهية الامن الغذائي وكل الجوانب المتعلقة به، ثم الربط بين الإنتاج الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في منتجي القمح والحليب في الجزائر وبالتالي

المخطط الموالي يوضح نموذج الدراسة:

متغير تابع: الأمن الغذائي

متغير مستقل : الإنتاج الفلاحي ←

انتاج القمح والحليب ← **الامن الغذائي**

❖ الفرضيات

- تؤثر التقلبات المناخية سلبا على الإنتاج الفلاحي.
- لم تؤثر السياسات الفلاحية المطبقة خلال الفترة 2010 - 2020 على تطور الإنتاج الفلاحي.
- حققت الجزائر الامن الغذائي في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع خاصة في شعبتي القمح والحليب.

❖ **التعريفات الإجرائية**

- **القطاع فلاحي**: يشير إلى جزء من الاقتصاد مرتبط بزراعة وإنتاج الغذاء، الألياف، والمنتجات الأخرى عن طريق الزراعة والحرث. يشمل القطاع الفلاحي جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بإنتاج المواد الأولية الزراعية، بما في ذلك تربية المواشي وزراعة المحاصيل.
- **الأمن الغذائي**: هو الحالة التي يتوفر فيها لجميع الأفراد في كل وقت الوصول الفعلي والدائم للغذاء الكافي والآمن والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية.
- **المنتجات ذات الاستهلاك الواسع**: هي سلع أساسية يتم استهلاكها يوميًا بكميات كبيرة من قبل السكان. تتميز بأنها جزء من الحاجيات اليومية للفرد ومن الضروري ضمان توافرها بأسعار معقولة لتحقيق الأمن الغذائي.
- **منتج القمح**: أحد المحاصيل الأساسية المستخدمة في التغذية البشرية ويعتبر مصدراً رئيسياً للكربوهيدرات. يُستخدم القمح في إنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الخبز، الباستا، الكسكس، والعديد من منتجات المخبوزات والحبوب.
- **منتج الحليب**: يُعد الحليب مصدراً هاماً للبروتين، الكالسيوم، والفيتامينات مثل D و B12. يمكن استهلاك الحليب في صورته السائلة أو معالجته لإنتاج منتجات مشتقة مثل الجبن، الزبادي، والقشدة.

❖ **منهج الدراسة:**

للوصول إلى نتائج البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة، واختبار الفرضيات اعتمدنا على:

- **المنهج الوصفي**:الذي يظهر في الجانب النظري من خلال التعريفات المختلفة للقطاع الفلاحي والأمن الغذائي.
- **المنهج التاريخي**: حيث تم من خلاله عرض نتائج تطور الإنتاج الفلاحي خلال فترات زمنية.
- **المنهج التحليلي**: استخدمنا في الدراسة عند تحليل الإحصاءات والأرقام، التي تم تجميعها وتقديمها في شكل جداول وأشكال بيانية.

❖ **أدوات جمع البيانات**

- اعتمدنا في جمع البيانات من مصادر مختلفة تنوعت بين الكتب ، والاطروحات والمقالات والمداخلات العلمية ومصادر رسمية معنية بهذا المجال للحصول على الاحصائيات اللازمة .

❖ **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل حول الإنتاج الفلاحي الجزائري، ودوره في تحقيق الأمن الغذائي من خلال:

- التعرف على القطاع الفلاحي الجزائري مع التركيز على الإمكانيات التي تزخر بها البلاد، سواء المتعلقة بالجانب الكمي أم النوعي.
- التعرف على أهم أدبيات الأمن الغذائي.
- تسليط الضوء على تطور الإنتاج الفلاحي وإمكانية تحقيق أمنها الغذائي، في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، من خلال تقديم مختلف الإحصائيات الخاصة بالمنتجات الفلاحية .
- توضيح مدى مساهمة شعبتي القمح والحليب، باعتبارهما من السلع ذات الاستهلاك الواسع لدى الفرد الجزائري في الأمن الغذائي.

❖ **أهمية الدراسة**

تتمثل الأهمية فيما يلي:

- كونها تحاول الربط بين الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي، ومدى مساهمه الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، نظرا للتغيرات والسياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي، ومحاولة الدولة الجزائرية، النهوض به وتدعيمه وتوجيهه.
- ضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي، كونه ركيزة يجب على الدولة استغلالها، لتحقيق أمنها الغذائي وتحقيق عائدات مالية، من خلال التوجه إلى تصدير المنتجات الفلاحية المختلفة.
- الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للقطاع الفلاحي، في الآونةالأخيرة، وخاصة لتنمية الشعب الإستراتيجية خاصة القمح والحليب.

❖ **حدود الدراسة:**

– الحدود الموضوعية: من خلال إبراز دور الإنتاج الفلاحي الجزائري، ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في مختلف المنتجات الفلاحية للفترة 2010 – 2020 بصفة عامة والقمح والحليب بصفة خاصة.

– الحدود المكانية: تشمل هذه الدراسة حاله الجزائر

– الحـدود الزمانيـة :وتمتـد علـى طـول الفـترة 2010 – 2020، وذلـك لمعرفـة مـدى تأثـير السياسـات والإصلاحات الفلاحية المطبقة خلال هذه الفترة.

❖ **خطة الدراسة:**

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى تسليط الضوء على متغيرات الدراسة، والمتمثلة في القطاع الفلاحي، والأمن الغذائي والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول حول ماهية القطاع الفلاحي، والثاني عنون بماهية الأمن الغذائي، أما المبحث الثالث فقد خصص للأمن الغذائي في ظل تطور الإنتاج الفلاحي.

أما الفصل الثاني خصصناه كدراسة تحليلية لمنتح القمح والحليب، في تحقيق الأمن الغذائي والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، وهما مساهمة كل من القمح والحليب في تحقيق الأمن الغذائي، أما المبحث الثالث فقد خصص كدراسة إستشرافية للمنتجين الاستراتجيين بتقنية السيناريو.

الفصل الأول:

دور الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي

مقدمة الفصل الأول

يعتبر القطاع الفلاحي اللبنة لأساسية لضمان حياة الانسان وبقائه على وجه الأرض لما يوفره من غذاء الذي هو أهم ما تسعى إليه الشعوب من أجل تحقيق أمنها الغذائي وذلك بالكمية والنوعية وبالأسعار المناسبة خاصة في ظل التزايد المستمر لعدد السكان وتزايد متطلباتهم بما يفوق بعض الأحيان ما تستطيع إنتاجه من جهة ومن جهة أخرى يعتبر العمل الفلاحي أساسا لدافعية الدولة لتحريك عجلة اقتصادها فنجد الجزائر على غرار دول العالم تسعى جاهدة لتوفير الغذاء لكافة أفراد سكانها والاعتماد على القطاع الفلاحي كدعامة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والابتعاد عن الاقتصاد الريعي لأنها تتوفر على امكانيات تؤهلها لتحقيق مراتب متقدمة من ناحية وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وكذلك مواجهة التحديات التي تعرقل نهوضها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الاطار النظري لمتغيرات الدراسة القطاع الفلاحي وكذا الأمن الغذائي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث بالتالي تناولنا في:

المبحث الأول ماهية القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي

المبحث الثالث: الأمن الغذائي في ظل تطور المنتجات الفلاحية

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي اللبنة الأساسية لبناء أي اقتصاد، فهو يعتبر المحرك الرئيسي للقطاعات الأخرى، وهذا بالسعي لرفع الإنتاج والإنتاجية، والتنسيق بين القطاعات الأخرى نظرا لأهمية هذا القطاع.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة:

- الفلاحة لغة مشتقة من الكلمتين(Agrée) وتعني الحقل أو التربة وكلمة (Culture) وتعني العناية بالأرض.
- الفلاحة تحوي كل الأنشطة التي يقوم بها الفلاح كخدمة الأرض، وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات، فهي تعتبر علم وفن، وتشمل الأنشطة الزراعية، التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة بأنها تركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، يتعلق بالموارد الطبيعية والبحوث والتدريب، والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي، وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية،أما التعريف الحديث يضيف صنع المستلزمات الزراعية، وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية. (حشلاف، الصفحات 7-8)

ان الفلاحة لم تعد مقتصرة على تلك العمليات المرتبطة بالأرض والعناية بالتربة فقط، بل أصبحت تهتم بالنشاطات الأخرى، من تربة و رعاية الحيوانات، وتحسين النباتات والنشاط الزراعي، والمستلزمات من آلات أسمدة، بذور وأدوية، وكذا تحسين الخدمات الريفية كحفر الآبار وعمليه التنقيب عن المياه، وكذا بناء السدود ومراكز التخزين والتسويق، وشبكة المواصلات، وكل الخدمات ما يدل على أن القطاع الفلاحي يضم كل الأنشطة السالفة الذكر.

أما الزراعة فهي تعبر عن النشاط الأساسي والإنتاجي بالنسبة للقطاع، ومع وجود الاختلاف بين مصطلحين، إلا أن الكثيرين يستعملون المصطلحين، للدلالة على نفس المعنى كون أن الزراعة هي النشاط الأساسي للقطاع. (وليد، الصفحات 11-12)

والزراعة مأخوذة بالزرع، وهو طرح البذرة في الأرض، ويطلق على الإنبات، وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث.

ومنه نستخلص أن الفلاحة، هي كل الأعمال المتعلقة بما يقوم به الفلاحين من غرس وزرع وحصد وعناية،

وتحسين المحاصيل الزراعية وإنتاج المنتجات الحيوانية التي يحتاجها الإنسان.

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة

تعتبر الفلاحة من أقدم الأنشطة الاقتصادية، التي اهتم بها الإنسان والتي كانت بسيطة وبدائية، ومع تطور النشاط الاقتصادي، وتزايد الحاجيات الاستهلاكية للأفراد وأبرز عدة خصائص للزراعة نذكر منها:

- تعتبر الزراعة مصدرا أساسيا، لتوفير الغذاء للإنسان باعتباره ضرورة بيولوجية أساسية للإنسان مرتبطة بوجوده،وتوفره وكذا يمكنه من تلبية احتياجاته الأخرى من لباس وتدفئه وترفيه وغيرها. (عقلة، 2011، صفحة 37)
- عدم القدرة على التحكم في حجم الإنتاج لإرتباطه بالظروف الطبيعية، التي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها، لذا سيكون هناك اختلاف من سنةلأخرى حسب تغير الظروف الطبيعية،أو ظهور بعض الأوبئة، التي تحدث لبعض المحاصيل ما يؤثر على حجم الإنتاج.
- ارتباط الإنتاج الفلاحي، بزمن معين حسب طبيعة المناخ، وكذلك حسب نوع المحصول (موسمية أو حولية)،حيث لا يمكن تجاوز الفترات المحددة، لأن الإنتاج الفلاحي يتعامل مع كائنات تتطلب فترات زمنية محددة، تبعا لتكوينها البيولوجي على عكس الإنتاج الصناعي.
- يتميز الإنتاج الفلاحي بالعمالة المحدودة ذات المهارة وكذا تميزها بأجور منخفضة عكس الصناعات. (لونيس)
- صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة، وهذا سبب العرض والطلب على المنتج الفلاحي، حيث يصعب على الفلاح تحديد التكلفة المتغيرة، نظرا لعدم ثبات أسعار المنتجات الفلاحية. (أشنهو، 1982، صفحة 309)
- تتميز الزراعة بارتفاع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية، باعتبار الأرض الدعامة الأساسية في الإنتاج، فالأرض تعتبر عنصر غير مرن، طالما أن مساحه الأرض الصالحة للزراعة محدودة، كما تعتبر عملية استصلاح الأراضي محدودة بعدة عوامل خاصة للجانب المالي. (حشلاف، صفحة 8)
- تتميز المنتجات الزراعية أنها قابلة للتلف أو الفساد، ولا تستطيع الحفاظ على خصائصها إلا لفترات محدودة، ويرجع هذا إلى الوظيفة التسويقية من خلال إيجاد طرق للتعبئة، والتغليف والتخزين، ووسائل النقل، وهذا للحفاظ على صلاحية هذه المنتجات وعلى خصائصها الغذائية.

إن التطور في مجال الميكنة الزراعية، وتقنيات الري الحديثة وانتقاء البذور واختيار الأصناف الجيدة مما ساهم في تقليص دورة الإنتاج، خاصة في بعض المحاصيل الزراعية، فأصبح من الممكن استغلال نفس الرقعة لعدة مرات متتالية، قد يصل إلى خمس مرات خلال السنة بينما كانت سابقا تزرع مرتين على الأكثر،إلاأن التمادي في استغلال الأرض قد يؤدي إلى إنهاكها، وفقدانها عناصرها الضرورية. (شريفي، 2015-2016، الصفحات 39-40)

المطلب الثالث: أهمية الفلاحة

تحظى الزراعة بأهمية خاصة في حياه الفرد، كونها توفر المقومات الأساسية التي يحتاجها في حياته فهي تعتبر قطاعا فاعلا عمليا، لدى الدول وخاصة النامية منها، لتخفيف حده الفقر، وكذا تحقيق التنمية الريفية المستدامة، كما أن الزراعة هي مصدر للدخل لأغلبية سكان الأرياف.

- الانتفاع منها يكون للإنسان والحيوان بتوفير الأعلاف.
- قال رسول الله ﷺ: (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أوبهيمة إلا كان له به صدقه). (صحيح البخاري)
- توفير الغذاء للناس وبأسعار معتدلة.
- تساعد على حماية البيئة من التلوث، فهي تعتبر من أهم مصادر توفير الأكسجين. (هواري، 2017-2018)
- المساهمة في الناتج الوطني، حيث تختلف المساهمات حسب الإمكانيات وحسب الموارد الفلاحية المتاحة من دولة لأخرى.

- توفير الأيدي العاملة، حيث تعتبر مصدرا لتوفير فرص العمل خاصة وأنها لا تتطلب مهارات مقارنة بالأنشطة الأخرى، وكذا استيعاب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى وكذا نجد نسبة كبيرة من العمالة في القطاع الفلاحي، في المناطق الريفية التي يقوم اقتصادها على الفلاحة، والتي تستخدم الأساليب الفلاحية التقليدية، عكس الدول المتقدمة،فإنها لا تحتاج لعمالة كبيرة نتيجة التقدم العلمي في الفلاحة، واستخدام الآلات بصورة كبيرة.
- تعتبر الفلاحة مصدرا للعملة الصعبة، كونها تساهم في تحصيل العملة الصعبة نتيجة تصدير وإحلال الكثير من المنتجات الفلاحية، عن طريق زيادة المبادلات التجارية.
- استخدام المنتجات الصناعية كون القطاع الفلاحي يحتاج إلى استخدام بعض المنتجات الصناعي، كمدخلات الإنتاج مثل الأسمدة، المبيدات،الآلات الفلاحية، أي تنمية القطاع الفلاحي يتبعه تنمية في معظم الصناعات، وهو ما يعرف بالصناعات الزراعية. (حشلاف، الصفحات 13-14)
- التوسع في الهيكلي الإنتاجي، باستحداث وحدات إنتاجية جديدة، أو تطوير وحدات موجودة في مختلف الفروع الفلاحية، سواء النباتية أو الحيوانية من خلال التوسع الأفقي والرأسي، وتحفيزها باستخدام طرق حديثة في الإنتاج، بتوفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات، وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة ومتابعه هذا من خلال الإرشاد الفلاحي. (غردي، 2011-2012، صفحة 9)

- **المبحث الثاني:الأمن الغذائي**

إن مشكلة الأمن الغذائي حظيت باهتمام معظم دول العالم في الوقت الحاضر، خاصة مع التحولات التي شهدتها معظم الدول، وذلك بهدف ضمان مستوى جيد من أمنها الغذائي، وفي هذا المبحث سنتطرق لماهية الأمن الغذائي، مقوماته، مؤشراته والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي مفاهيم ومصطلحات

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر المنعقد سنة 1974 بعد أزمتي الغذاء العالمية التي حدثت سنتين 1972 – 1974، وقد تعددت مفاهيمه:

1. عرفه البنك الدولي بأنه قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم الراحة والصحة والنشاط. (الدين، 2021، صفحة 208)
2. عرفته منظمة الصحة العالمية:بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية، خلال عمليات إنتاج تصنيع وتخزين، توزيع وإعداد الغذاء اللازم، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوق به صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، وغير ضار بالبيئة، حيث لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشمل على محتوى غذاء كافي لاحتياجات الجسم، بل يجب أن يكون أيضا آمن للاستهلاك، وإلا يعرض صحة المستهلك للخطر والضرر، ولا يهدد البيئة، ويزيد من مشاكل التلوث. (حركاتي، 2021، صفحة 386)
3. **منظمة الأمن الغذائي:**

تعرفه المنظمة :أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء، بالكمية المتوازنة، وبطريقة اقتصادية، تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة، في إنتاج السلعة الغذائية، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وان يتوفر لهما صادرات زراعية أو الصناعة أو الاثنين معا بحيث يتوافر لهماما تحتاجه من العملة الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها على الميزة النسبية للإنتاج المحلي، وأن توفر لكل المواطنين الغذاء بالكم والنوعية المطلوبة، كما تحقق في نفس الوقت مخزون من الغذاء، يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في الحالات الإستثنائية. (بكري، 2013)

فالأمن الغذائي هو هدف من بين 17 هدف للأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وقد طرحت منظمات وهيئات دولية وتبنتة عدة حكومات.

أما المفهوم المطلق للأمن الغذائي، فيعني ضمان استمرار تدفق كمية المواد الغذائية، التي تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع مستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. (السريتي، 2000)

اتفقت التعاريف السابقة على أن الغذاء من أهم مصادر الحياة، ولابد من توافره على مدار السنة دون إنقطاع، ومنه نستنتج تعريفا شاملا للأمن الغذائي هو توافر الغذاء على مدار السنة بكميات وجودة مناسبة ، بالاعتماد على المصادر المحلية أو من خلال الاستيراد وإتاحته لأفراد المجتمع، بالأسعار المتناسبة مع دخولهم وإمكانياتهم المادية.

2. مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي:

إن الحديث عن الأمن الغذائي يأخذنا إلى التطرق إلى مفاهيم متصلة بالأمن الغذائي لكنها تختلف عنه في جوهره.

أ. الاكتفاء الذاتي:

هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية، في إنتاج كل احتياجاتها الغذائية محليا، أما الأمن الغذائي لا يحدد أين يتم إنتاج الغذاء، ولكن إن كان للأفراد وسيلة الحصول عليه. (المخادمين، 2009، صفحة 2013)

إلا أن تعريف الاكتفاء الذاتي، هو تعريف مثالي، لأنه يحمل طابعا إيديولوجيا، فهناك بعض الدول لا تمتلك مقومات لإنتاج بعض المواد الغذائية، كالمناخ الملائم مثلا، ولكن في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وتزايد التبادل التجاري بين الدول، فإن تعريف الاكتفاء الذاتي يميل إلى الرفض،لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وبالتالي لن يتحقق الأمن الغذائي داخل الدولة، لأنه سيكون هناك لا محالة انعدام أو نقص في كثير من المواد الغذائية، التي لا يمكن إنتاجها في دول معينة، التي يخضع إنتاجها لمناخ معين، أو أراضي فلاحية بمميزات خاصة. (غربي، 2010، صفحة 51)

ب. الفجوة الغذائية:

وتعني الفرق بينما تستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبينما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموعة السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب، من سنه لأخرى بسبب التغيير في الإنتاج الزراعي النباتي، والحيواني، وحجم الاستهلاك، وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. (غراب، صفحة 58)

ويعبر عن الفجوة الغذائية أحيانا بالعجز في الإنتاج المحلي، عن تغطيه حاجات الاستهلاك من المواد الغذائية، والذي يؤمن بالاستيراد. (نادية، 2014، صفحة 17)

وحسب منظمه الفاوFao يتم تصنيف الفجوة الغذائية إلى ثلاث مستويات:

- **الحد الأدنى:** هو متوسط الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
- **الحد المتوسط:** هو متوسط استهلاك الفرد العالمي.
- **الحد الأمثل:** هو مستوى استهلاك الفرد في البلدان المتقدمة. (منير، صفحة 11)

ت. أمان الغذاء:

حسب منظور منظمة الصحة العالمية لأمان الغذاء، هو أن تكون كل الظروف الضرورية اللازمة لتوفير الغذاء تسير بشكل جيد، بداية من عملية الإنتاج والتصنيع والتخزين، إلى غاية التوزيع وإعداد الطعام، وهذا لكي يصل الغذاء إلى الفرد آمنا صحيا خاليا من أي شيء يحول دون إستفادة الجسم منه بالشكل اللائق. (بوشتويط، 2019-2020)

المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الأمن الغذائي، لأعداد كبيرة من الناس في مختلف الدول بالإضافةإلى ضوابط الافتقار أيضا وفيما يلي سنوضح مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه:

- **جغرافية الدولة وبيئتها ومناخها:**

يعتقد بعض المتخصصين أن التغيرات المناخية تؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي على مستوى العالم وتجعله ضعيفا، وذلك لأنها تتسبب في إحداث خلل إنتاجي كبير، يتسبب في قلة المعروض وبالتالي ارتفاع الأسعار. كما تؤدي إلى تعطيل وسائل المواصلات، مما يتسبب في عدم القدرة على توصيل المنتجات لأماكن بيعها، وتؤثر على جودتها بالسالب.

- **توفر عوامل الزراعة:**

فمقومات الأمن الغذائي مرتبطة بتوفر مدخلات الإنتاج، وتضم أربع مكونات، ومنه هي استخدام البذور المحسنة، الأسمدة، المبيدات، والآلات الزراعية.

- **توفر المياه:**

وهذه من العوامل الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، المياه لأنها عنصر أساسي لزراعة النباتات، التي يعتمد عليها الإنسان في التغذية، وتحتاج الأنشطة الزراعية إلى كميات كبيرة، من الماء لري المحاصيل حيث يتم ري المحاصيل بكمية من الماء تقدم نسبتها ب 70% من إجمالي الموارد المائية الصالحة للشرب.

- **توفر التكنولوجيا المتطورة والثروة الحيوانية:**

باتت الوسائل التكنولوجية من أهم مقومات الأمن الغذائي، وتوفيرها معتمد على عوامل اقتصادية ومن أهم هذه الوسائل هو توفير أدوات الري المناسبة للأنشطة الزراعية المختلفة، في ظل شح الموارد المائية. (فوزي، 2007، صفحة 106)

كما تعتبر الثروة الحيوانية مرتكزا أساسيا لتحقيق جزء مهم من الأمن الغذائي، في نوعيات معينة من الأغذية،(لحوم، ألبان، عسل)، حيث وجب الاهتمام بهذا الجانب حتى تقر الدول عدة برامج وسياسات لحماية الثروة الحيوانية، والاستفادة منها في جانب الأمن الغذائي، بطريقة مثالية، ورغم أن الثروة الحيوانية من أسرع القطاعات نموا بمختلف أنواعها سواء الحيوانية كالمواشي والأبقار، والثروة السمكية إلى أن توفر منتجاتها للفرد لا يزال ضئيلا جدا خاصة في الدول النامية.

- **توفر الموارد البشرية:**

ويقصد بها اليد العاملة، ذات طاقة عددية كافية وكفاءة، فلا يمكن للأراضي الفلاحية، أن تنتج الغذاء ما لم يقم الإنسان بحرثها، وزراعتها والاعتناء بها، وحتى جني محصولها وتخزينه. (عبدالسلام، 1998، صفحة 98)

- **أبعاد الأمن الغذائي:**

يتأثر الأمن الغذائي بعدة أبعاد اقتصادية و اجتماعية، بيئة سياسة ولكل منهما دلالته الاعتبارية و التأثيرية على كل بلد.

أ. **البعد الاقتصادي:**

لا شك في أن اعتماد الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة لقصورها في الموارد، وسياستها مما يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة، مما يعني عجز في الميزان التجاري، لأن الاعتماد على المصادر الخارجية في إتاحة الغذاء للسكان بنسب مرتفعة تفوق 50%، يشكل عبئا ماليا إضافيا، ويسهم في إضعاف أرصدة الدولة، من العملة الصعبة، من خلال استدانتها ويعزز مديونتها وهذا ما يترتب عنه تأثيره على التنمية.

- عدم إمكانية تمويل الواردات الاستثمارية، والخدمات اللازمة للإنتاج.
- تكوين الموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية، وتغطيه العجز غالبا على حسب تلك المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو.
- عدم القدرة على دفع أثمان الغذاء اللازم لتغذية المواطنين.
- طلب المعونة الغذائية من الخارج.
- اضطراب السوق المحلية مما يؤثر سلبا على استقرار البلاد. (قوسمي، صفحة 9)

ب. **البعد السياسي:**

يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي، تستخدمه مجموعة من الدول التي تمتلك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول التي لا يملك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية، من أجل الضغط عليها والتأثير على توجيه قراراتها، حتى تظل تابعة لها، إذ كيف على الدول التي لا تمتلك تحقيق سلعتها الغذائية، أن تمتلك سيادتها الوطنية، ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة، في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالذرة والقمح، فهي المحدد الرئيسي لحمايتها العالمية، وكذلك لأسعارها وبذلك نجد أن الدول المتقدمة من خلال سيطرتها على الموارد الغذائية، فيمكن أن تستخدم الدول التي تكون بحاجة إلى هذا الغذاء كأداة فعالة لتحقيق مصالحها، وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم. (نادية ب.، 2022-2023، صفحة 14)

ت. البعد الاجتماعي:

ويمكن توضيح هذا على النحو التالي:

- **التزايد المستمر في عدد السكان:**

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة، فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تصنيف الفجوة الغذائية، وبالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال، تعتبر دائما مشكلة النمو السريع في عدد السكان، يمكن اعتبارها سببا ونتيجة للفقر في آن واحد، إذ أن نمو السكان السريع غالبا ما يؤدي إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدلات الإعالة، في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج ودخل الفرد دون تحسن ملحوظ، كما أن معدلات النمو المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات التعليمية والصحية، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانية.

يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، فهو ينعكس على القدرة الشرائية للفرد، شراء أراضي زراعية جديدة، واستغلال هذه الأراضي، وهو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بالإيجاب. (قوسمي)

- **مؤشرات الأمن الغذائي:**

تصدر هذه المعلومات الاقتصادية وضعية مؤشر الأمن الغذائي بالعالم، والذي يتوفر على أربعة مؤشرات تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية، وتحديد أولوياتها وتركز هذه المؤشرات على فرص مادية، اجتماعية، اقتصادية، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- **مؤشر وفرة السلع الغذائية:**

يؤدي توفر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، من الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان، عن طريق الإنتاج والاستيراد، أو المساعدات وعلما بأن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب.

- **مؤشر إمكانية الوصول إليها:**

بمعنى أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول الأفراد، أو إمكانية تقديمه للأفراد على شكل معونة للطبقات الأكثر فقرا، ويعني أيضا إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذي، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال (الدخل، الأسعار، القدرة على تلقي الدعم الاجتماعي)، كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية. (عبدالحفيظ، 2023، الصفحات 3-5)

- **مؤشر استقرار أسعار السلع وإمدادات السلع الغذائية:**

يجب أن يتم الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات، فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض لمخاطر التي تهدد الاستقرار وأمنها، وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للصدمات المناخية، كالجفاف ووضعية الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع، ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية، وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي، مثل تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات والإنتاج والإمدادات، وتعطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر الاستقرار السياسي. (بوشعالة، 2022، صفحة 268)

- **مؤشر من استخدام الأغذية:**

يحتوي إستخدام الأغذية على بعدين مختلفين، يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري، التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال خاصة، وهي تضمن الميزان المتزن، والنقص في الوزن، وتعتبر قياسات الأطفال دون الخامسة دلائل تقريبية فعالة للوضع التعددي لمجمل السكان، ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات أو مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز، إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

تؤثر عدة عوامل في قضية الأمن الغذائي بشكل مباشر وغير مباشر، نذكر منها:

أ. التغير في المناخ:

يؤكد تقرير سنة 2018 لدراسة أثر التقلبات والأحوال المناخية القصوى، على مستوى الأمن الغذائي باعتباره أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حدوث أزمات غذائية، يؤكد التقرير على أن التعرض لظواهر مناخية أكثر تعقيدا، وتعتبر المنظمة أن التقلبات والظواهر المناخية التراكمية، من العوامل الرئيسية وراء الارتفاع الكبير في الأزمات الغذائية، كما يركز التقرير على أن آثار التقلبات المناخية والظواهر المناخية على الأمن الغذائي التغذية متعددة ونحصرها في مجموعات منها:

- **درجات الحرارة المتزايدة والأكثر تقلبا.**
- التقلبات المكانية في هطول الأمطار.
- التغيرات في الطابع الموسمي للأمطار.
- موجات الجفاف الشديد.
- الفيضانات والعواصف الشديدة. (هوبزة، صفحة 21)

إن هذه الآثار السلبية، ستجعل من الصعب أكثر فأكثر زراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات، واستغلال الغابات وصيد الأسماك، فالمحاصيل الزراعية التي تزرعها لتوفير الأغذية، والألياف، والطاقة، تحتاج إلى ظروف محددة كي تنمو، وبالتالي سوف يؤدي المناخ وتغييره من خلال تأثيراته على الزراعة إلى تفاقم الآثار السلبية المتأتية عن كل الاتجاهات، وسيجعل من الصعب تحقيق الأمن الغذائي وضمان نظم مستدامة لإنتاج الأغذية.

بحلول 2030 فإن حجم تغير المناخ وسرعته، وفعالية جهود التخفيف من آثاره على نطاق الاقتصاد والتكيف في قطاع الزراعة، تكون عناصر حاسمة بالنسبة إلى المستقبل لشرائح كبيرة من سكان العالم. (2016، صفحة 40)

ب. الوقود الحيوي:

يعتبر الوقود الحيوي وقودا نظيف يعتمد في إنتاجه على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت ممثلة في صورة حبوب ومحاصيل زراعية، مثل الذرة، قصب السكر، أو صورة زيوت، مثل زيت فول الصويا أو النخيل أو غيرها إلي ديزل عضوي ما يسمح باستخدامها في الإنارة، وسير المركبات، وإدارة المولدات، وتعتبر كل من البرازيل،أمريكا،ألمانيا، والصين والهند من أبرز الدول المستعملة له. (أبورمان، 2009، صفحة 3)

ومنه فإن تزايد الطلب على مصادر الطاقة أدى إلى ارتفاع أسعارها، هذا أثر كثيرا على تكاليف إنتاج الدول الصناعية، فتحولت هذه البلدان إلى مصادر طاقة بديلة، لتخفيف التكاليف الباهظة، وصوبت أنظارها إلى الوقود الحيوي.

ت. العوامل الديموغرافية:

فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة التوسع العمراني، مع النمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي اتسعت الفجوة من إجمالي الإنتاج والاستهلاك، ويرجح أن تستمر في الارتفاع، فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات. (حمزة، 2018-2019، صفحة 42)

وما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن كثيرا من السكان في معظم الدول، هجروا الأرياف وتركوا الأراضي الفلاحية والزراعية، واتجهوا للعيش في المدن، مما أدى إلى تقلص الأراضي الفلاحية المزروعة، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى المنتوج الفلاحي، سواء المحاصيل الزراعية أو ثروات حيوانية. (منير، صفحة 19)

ث. العوامل التكنولوجية:

تساعد التكنولوجيا على تحسين حياة الإنسان، وذلك بتحسين الاستثمار في الماء والتربة والزراعة لتوفير ما يحتاجه من غذاء كاف وصحي، باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار من زراعة الأنسجة وتقنيات المخصبات الزراعية، لزيادة إنتاج الأراضي، وتقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه. (فاطمة، 2014، صفحة 6)

ج. أسعار الطاقة:

تعتبر أسعار الطاقة من أهم المتغيرات التي تؤثر على التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فقط شهد سعر النفط ارتفاعا كبيرا منذ 2003 حيث تجاوز 150 دولار للبرميل سنة2008م، ثم تراجعت بعد ذلك لكنها ما زالت عند

مستويات مرتفعة نسبيا مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لبعض البلدان النامية، ويوجد ارتباط شديد بين تقلبات أسعار الطاقة، وتكاليف عمليات الانتاج الزراعي، وتجهيز الأغذية نتيجة لارتفاع تكاليف بعض المدخلات، مثل الأسمدة، والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري، وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع. (2009، صفحة 9)

ح. عوامل مادية ومالية:

إن رفع القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، وتوسع الطاقة الانتاجية، من المواد الغذائية تتوقف على توفير الاستثمارات اللازمة لتمويل عملية التنمية الزراعية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية من طرق وجسور ووسائل النقل المختلفة، وعليه فإن العوامل المادية والمالية لها أيضا تأثير كبير على الأمن الغذائي، وهذا ما تعاني منه الدول النامية التي لا تتناسب إمكانياتها مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي، سواء من حيث اليد العاملة التي تحتضنها، أو من حيث الأهمية النسبية للوزن الديموغرافي. (خلالفة، صفحة 20)

خ. العوامل السياسية:

يرتبط الاستقرار السياسي ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي لأنه يؤثر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية، وعلى استدامتها من خلال توفير الظروف المناسبة للحكومة، ومؤسساتها والمزارعين وعلى المؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصور إيجابية. (يزة، 2018، صفحة 26)

حيث تشير الإحصائيات أن الغالبية العظمى من الأشخاص يعانون بصورة مزمنة، من إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، في البلدان المتأثرة بالنزاعات. (2014، صفحة 13)

المبحث الثالث: الأمن الغذائي في ظل تطور المنتجات الفلاحية

المطلب الأول: السياسات الفلاحية والمقومات والامكانات الزراعية في الجزائر

1- السياسات الفلاحية المنتهجة من 2010-2020

تسعى الجزائر لتنمية القطاع الفلاحي، ودعم عجلة التنمية، ورفع ودعم الجانب الاقتصادي، مما أدى إلى الاعتماد على مجموعة من السياسات والبرامج من أجل النهوض بهذا القطاع وتحقيق التنمية فيه.

أ. برامج الدعم الفلاحي:

تعتبر برامج الدعم الفلاحي برامج تنموية، جاءت ضمن إطار الإصلاحات المتخذة من طرف الدولة والتي مست كافه المجالات، من أجل تجاوز العوائق والتحديات التي يمر بها القطاع الفلاحي وسنتطرق إلى البرامج التي اتبعتها

الجزائر منذ سنة 2010، والتي تندرج ضمن برامج الإنعاش الخماسي 2010 - 2014 وكذا برنامج التوطيد الاقتصادي 2015 – 2019.

أولا– برنامج الإنعاش الخماسي(المخطط الخماسي الثاني):

وهو ما يعرف بسياسة التجديد الفلاحي والريفيPRAR منذ سنة 2010 – 2014، وقد حدد ما يقارب 1000 مليار دينار جزائري،أي 10 ملايير أورو سياسة التجديد الفلاحي والريفي في إطار المخطط الخماسي الثاني لعصرنة الإدارة(ميزانية تجهيز وتسيير الإدارة المركزية واللامركزية ولدعم أسعار المنتجات الفلاحية، ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والريفي)، وقد تم وضع تدابير مرافقة لهذه السياسه تتعلق بإنشاء قرض " الرفيق " يستفيد من خلاله المزارعون والمربون بقروض مالية تسمح لهم بتعزيز قدراتهم الإنتاجية عن طريق

اقتناء المستلزمات الضرورية. (نادية ب.، 2022-2023، صفحة 128)

وهدفه العمل على التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني، مع ضرورة تحويل القطاع الزراعي إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة. (الدين، 2021، صفحة 342)

وارتكزت سياسة التجديد الفلاحي على ثلاث ركائز رئيسية وكذا إطار تحفيزي لهاته الركائز الثلاث:

الشكل رقم (01): ركائز سياسة التجديد الريفي

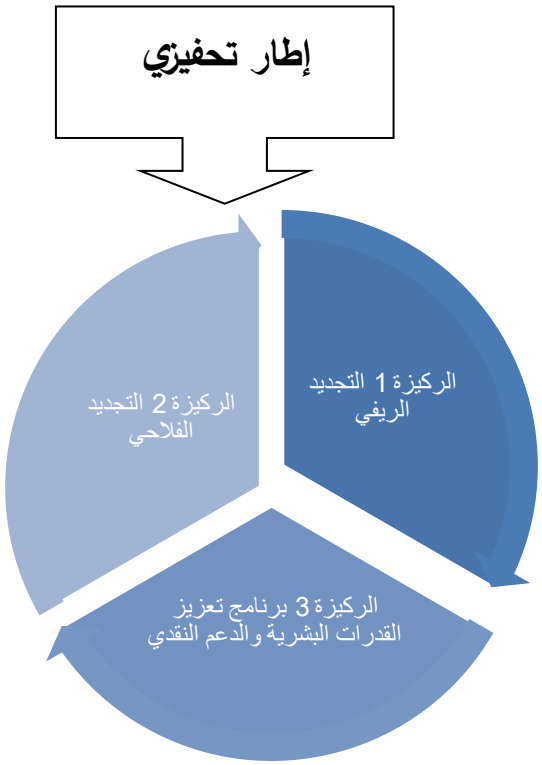

المصدر: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)

1. التجديد الفلاحي RA

خصص له ظرف مالي مقداره 600 مليار دج لخمس سنوات أي ما يمثل قيمة 120 مليار دينارمن أجل برامج التجديد الفلاحي.(رحال، 2020، صفحة 98)

وهذا البرنامج يهتم بالبعد الاقتصادي، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها ودعم الاستثمار المنجز في القطاع، من أجل نمو دائم ومدعم،كالإنتاج الفلاحي ويهدف برنامج التجديد الفلاحي إلى:

- تعزيز قدرات الإنتاج من خلال دعم المكننة والري والبذور والشتلات.
- زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية.
- تأمين واستقرار عرض المنتجات، وضمان حماية مداخيل الفلاحين،والأسعار عند الاستهلاك، من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية، ذات الاستهلاك الواسع.
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية. (نادية، 2014، صفحة 18)

2. التجديد الريفيPR

ثم تخصيص مبلغ مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار على مدى خمس سنوات 2010 - 2014 .(رحال، 2020، صفحة 98) ويهدف البرنامج إلى التطوير المتكامل والمتوازن، والمستدام للأقاليم الريفية، وذلك بوضع المشاريع الجوارية المتكاملة (PPDRI) التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد، واستقرار المجتمع، وتم إدراج هذه المشاريع ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. (الدين، 2021، صفحة 343)

وكذا تهدف إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية، وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال التالية:

- حمايةالأحواض المنحدرة.
- تسير وحماية الثروات الغابية ومكافحة التصحر.
- حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي.

ولقد خصصت وزارة الفلاحة مبلغ 60 مليار دينار سنويا أي يمثل 20% من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي، حيث أصبحت هذه السياسة وطنية، وليست قطاعية فقط، من خلال اتصالها ب 21 وزارة متمثلة في اللجنة الوطنية ومصادقة الحكومة على المخطط. (نادية، 2014، الصفحات 18-19)

3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT

خصص لهم مبلغ مالي يقدر ب 24مليار دينار سنويا.وجاء هذا البرنامج لدعم الفاعلين في سياسة التجديد الريفي والفلاحي، ولتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، ومن أهدافه:

- عصرنة طرق الإدارة الزراعية.
- استثمار أكثر فاعلية في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي،للاستفادة من التكنولوجيا لتطوير الإنتاج.
- تقوية القدرات المادية والبشرية، على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلين في القطاع.
- تقوية خدمات المراقبة والرعاية البيطرية، والحماية النباتية، وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات، والمراقبة التقنية، ومكافحة حرائق الغابات. (الدين، 2021، الصفحات 343-344)

4. الإطارالتحفيزي

وهو عبارة عن تكملة للركائز الثلاث، ويشمل الأدوات المطورة و المستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، وتتمثل هذه الأدوات في:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري، الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات الملقاة.
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
- تدبير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.
- تنشيط الفضاءات المختلطة للبرمجة، وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع. (عماري، الصفحات 93-94)

ثانيا– برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015– 2019

جاء البرنامج مع انخفاض المداخيل، جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية حيث خصص له غلاف مالي قدره 22100 مليار دينار جزائري ما يعادل 280 مليار دولار أمريكي، وهذا من أجل تمويل المشاريع التنموية المختلفة. (عبة، صفحة 115)

وتم الاعتماد على قطاع الفلاحة كبديل لقطاع المحروقات للدور الكبير الذي يلعبه في استراتيجية التنمية الشاملة،كما أن التنمية الريفية وتنشيط المناطق الريفية لتكون أداة متكاملة ومتعددة القطاعات ويتم ذلك من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار.
- خلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب وبلوغ المناطق المروية نسبة 25% من الأراضي المزروعة بحلول 2019.

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج للتشجير 400000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.
- مضاعفة إنتاج المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات وذلك بتهيئة وتوسيع الهياكل المتواجدة في الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها الإنتاجية.
- تنمية السهول وكذلك الحفاظ على النظم الإيكولوجية.
- مكافحة التصحر وإنجراف التربة.

الشكل رقم (02)ركائز مخطط عمل الفلاحة 2015–2019

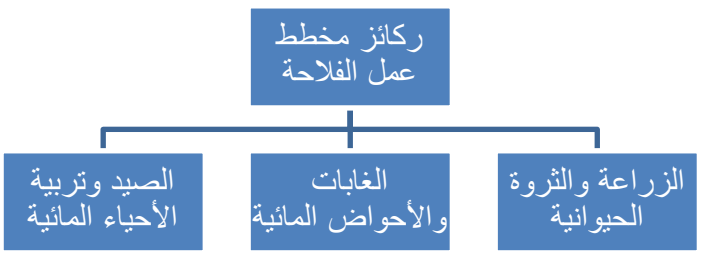

المصدر: (عادل، 2018 ، صفحة 108)

كما يركز البرنامج على البحوث الزراعية التي تحث على استنباط أصناف عالية الغلة، وزيادة الإنتاج في الفروع الاستراتيجية، مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب و البقوليات، كذلك الاهتمام بتكوين الشباب من خلال تقديم تسهيلات للاستفادة من الأراضي الزراعية، ومرافقتهم في المشاريع الاستثمارية، ومكننة القطاع وتحسين و توسيع وتنظيم الأسواق الفلاحية و الصناعة الغذائية وذلك لحماية المنتج والمستهلك.

2- الإمكانيات والمقومات الزراعية في الجزائر:

تزخر الجزائر بموقع استراتيجي مميز، وكذا مساحة شاسعة ما جعلها ذات مناخ متنوع وأيضا ما ساهم في تنوع المحاصيل الزراعية، ومن بين المقومات التي تحظى بها الجزائر نذكر مايلي:

2-1-الموارد الطبيعية:

وهي أساس العملية الزراعية وهو ما يسمح بتنوع الأراضي الزراعية والموارد المائية.

أ. الأراضي الزراعية:

يقصد بالأرض كعامل من عوامل الإنتاج الزراعي، التربة مع العوامل الأخرى المحيطة كالظروف المناخية (الحرارة، الرطوبة ...) والعوامل البيولوجية.(عبدالهادي، صفحة 55)

وتعتبر كأساس الإنتاج الزراعي وهي المؤشر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي ثروة إستراتيجية للبلد، حيث تتربع الجزائر على مساحة زراعية تقدر بحوالي 8 ملايين هكتار أي 3.3 من المساحة الكلية، من أجل مساحة مخصصة للزراعة مقدرة بأكثر من 40 مليون هكتار، أما الغابات فتمثل أقل من 4 ملايين هكتار.(http: journals . opendition.org, 2021)

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى 4 مناطق تتمثل في:

- المنطقة الساحلية: تتربع على مساحة 65.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 6.19% من إجمالي المساحة، حيث تضم 14 ولاية من الطارف إلى تلمسان.
- المنطقة الداخلية: تتربع على مساحة 69.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وتضم كل من البليدة والبويرة، المدية، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسيمسيلت، سيدي بلعباس، سطيف، قسنطينة، برج بوعريريج، ميلة.

- المنطقة السهلية: ذات المساحة 85.2 مليون هكتار وتضم، أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة، والأغواط .
- المنطقة الصحراوية: مساحتها 218.0 مليون هكتار تضم، ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار تمنراست، تندوف، إليزي. (دهينة، الصفحات 210-211)

تعتبر الأراضي الزراعية أساس قيام الإنتاج الزراعي، وهي التي تمكن من إنتاج كميات معتبرة من المحاصيل وتنوعها

جدول رقم(01): تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2010-2020

الوحدة : ألف هكتار

السنوات	الأراضي الزراعية كم^2	الأراضي الزراعية (%) من مساحة الأراضي	الأراضي الغابية	مساحة الغابات(%) من مساحة الأراضي	أراضي زراعية غير مستعملة
2O10	413740.00	17.40	1579.00	0.80	3276.00
2011	413880.00	17.40	1925.60	0.80	3247.00
2012	413982.00	17.40	1933.20	0.80	3152.30
2013	414316.00	17.40	1940.80	0.80	3043.00
2014	414310.00	17.40	1948.40	0.80	3065.00
2015	414564.00	17.40	1956.00	0.80	3093.00
2016	413602/00	17.40	1956.00	0.80	3030.50
2017	413351.00	17.40	1943.00	0.80	2909.41
2018	413388.00	17.40	1930.00	0.80	3030.49
2019	413161.00	17.40	1939.00	0.80	3030.49
2020	413161.00	17.40	1949.00	0.80	3030.49
2021	413161.00	17.40		0.80	

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي www.albankdawli.org تاريخ الاطلاع يوم 2024/03/31 الساعة 23:40

ومن خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن هناك ثبات في مساحه الأراضي الزراعية، مع التغيرات شبه منعدمة من سنة لأخرى، والتي تتراوح ما بين 41335.14 و 41156.40 وذلك خلال الفترة من 2010 إلى 2020.

وبالرغم من وجود تطورات طفيفة جدا خلال السنوات 2015 و 2016 إلى أنه غير مؤثر على الإنتاج بصورة كبيرة، حيث لم يتعدى هذا التطور المتوسط مساحة 17% من المساحة الكلية. ونلاحظ أنه منذ عام

2018 إلى 2020، بقاء مساحة الأراضي ثابتة بمساحة41358.84 ألف هكتاروهي مساحة لا تكاد تقارن مع مساحة الجزائر الشاسعة، رغم كل مساعي الحكومة واجتهادها من خلال وضع استراتيجيات، وتبني إصلاحات تبحث عن طريقها للوصول إلىزيادةالإنتاج والإنتاجية وتلبية متطلبات سكانها، وتحقيق اكتفائهم الذاتي، وتصدير ما يفوق احتياجاتهم.

أما فيما يخص الأراضي الصالحة للزراعة، فهي قليله جدا لا تتعدى 7500.00ألف هكتار وهي ثابتة كذلك تقريبا إلى غاية 2020.

أما فيما يخص الغابات، نجد الأراضي الغابية تشغل جزءا جد بسيط من مساحة الأراضي الزراعية فقد كانت سنة 2010 تقدر ب 1918.00الف هكتار بينما سنة 2020 1949.00ألف هكتار،والأمر الذي يلاحظ أن التطور شبه المنعدم الذي لم يتجاوز مساحة 31,000 هكتار يعود لعدة أسباب أهمها، مساهمة العنصر البشري في تدميرها، وعدم الحفاظ على ثروة بلده الخضراء، خاصة باستنزاف الثروة الغابية كقطع الأشجار، وتلويث المحيط، وكذا مشكل الحرائق التي تعاني منه الجزائر خلال صائفة كل عام، الذي أصبح بمثابة الهاجس الذي يؤرق الحكومة لمساهمته بصورة أو بأخرى في انخفاض مساحات الغابات في الجزائر.

أما بالنسبة للأراضي الزراعية الغير مستغلة فهي مساحات من المفروض أنها تنتج أنواع عديدة وبكميات معتبرة، من المحاصيل لو تم استغلالها على الوجه الصحيح فهي تمثل بالتقريب نصف الأراضي الصالحة للزراعة، حيث فاقت مساحتها سنة 2020 3030.49 ألف هكتار، وهذا يعود لعدم استغلالها من طرف الفلاحين، وعدم مطالباتهم بالحصول على الدعم من طرف الحكومات،أو في بعض الأحيان استغلال أموال الدعم في مشاريع أخرى غير فلاحية، فعلى الرغم من سياسات الإصلاحات والدعم الفلاحيين وبذل الدولة جهودا جبارة ودفع الأموال الطائلة من أجل استصلاح الأراضي وزيادة جودة المحاصيل، وبالتالي زيادة الإنتاج إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

ب. الموارد المائية:

وهي كمية المياه المتاحة في وقت معين من مجموع المصادر والتي يمكن أن تتوفر للاستهلاك ويمكن أن تكون تقليدية، أو غير تقليدية. (غرنب، 2021-2022، صفحة 21)

تتمتع الجزائر بموارد مائية متنوعة، تعود أساسا للتنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها، فكبر المساحة وتنوع التضاريس، من العوامل المؤثرة على عملية التساقط، والتي تشكل مصدرا مهما للموارد المائية للبلاد، حيث يقدر الحجم الإجمالي للموارد المائية في الجزائر ب 19 مليار م^3/السنة، منها 13 مليار م^3 في الجهة الشمالية،و 5.2مليار م^3 في الجهة الصحراوية، وتتوزع هذه الموارد بين المياه الجوفية والسطحية، أما إمكانية البلاد من المياه القابلة للتجدد فتقدر ب 75%منها 60% بالنسبة للمياه السطحية و15% بالنسبة للمياه الجوفية. (غرنب، 2021-2022، صفحة 74)

وتقسم الموارد المائية إلى ثلاث موارد رئيسية هي:

- الموارد السطحية: وهي المياه التي تحتوي على تراكيز عالية من الأملاح المعدنية المنحلة وتعد البحار والمحيطات المصدر الرئيسي للمياه المالحة، وتضم الموارد السطحية 17 حوضا مائيا يضم 12.7 مليار م^{3}وتقع ضمن ثلاث مجموعات: (نبيلة، الصفحات 161-162)

1. المجموعة الأولى: تشكل الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط.
2. المجموعة الثانية: تمثل أحواض السهول العليا.
3. المجموعة الثالثة: تمثل الأحواض الصحراوية.

- مياه الأمطار: بسبب كبر المساحة وتنوع تضاريس الجزائر، عدة عوامل أثرت على عملية التساقط وتعتبر85% من المساحة موجودة في المناطق الصحراوية، التي تكون فيها نسبه سقوط الأمطار نسبة منعدمة، بينما المناطق الشمالية التي يغلب عليها مناخ البحر الأبيض المتوسط، فالتساقط فيها يكون بنحو 192 مليار م،^{3}وأغلبها تتوجه للبحر وتتبخر بفعل الحرارة، ويقدر حجم الأمطار سنويا بنحو 65 مليار م^3، مع تبخر القسم الأكبر منها.

وكذلك تتميز الأمطار المتساقطة خلال فصلي الخريف والشتاء، بتهاطل سيلي حيث تكون الأمطار غزيرة، وبكميات كبيرة وفي وقت قصير، تحدث أضرار على المحاصيل الزراعية بفعل السيول المؤدية لانجراف التربة، وتوحل لسدود وقلة استفادة التربة من مياه الأمطار. (مغربي، 2016، صفحة 105)

- المياه الجوفية:

قدرت حسب المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية المنشآت المائية الكبرى، كمية المياه الجوفية في إطار المخطط الوطني للماء بحوالي 9.1 مليار م^3 في السنة، هذه الموارد تسهل تعبئتها مستغلة بنسبة تفوق 90% وهو ما يقارب 7.1 مليار م3 سنويا، كما يتم استغلال الطبقات استغلالا مفرطا.

ففي الجنوب، تتوفر على موارد مائية جوفية هامة، تتواجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى نحو 2000 متر، ما عدا منطقة أدرار التي توجد بها المياه الجوفية على عمق يتراوح ما بين 200 متر و 300متر، لكن الجزائر تستغل حوالي 7.1 مليار $م^3$ سنويا لتلبية احتياجات سكان الجنوب. (مغربي، 2016، صفحة 107)

2-2- الموارد البشرية:

يمثل العنصر البشري المحرك الرئيسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة، والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو الذي يمكنه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، لرفع هذا الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق احتياجات السكان الغذائية، وتعتمد الجزائر في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري بكثرة، لأن معظم الأعمال الزراعية لا زالت تنجز يدويا، بسبب قلة المعدات، مما استدعى وجود عدد معتبر من العنصر البشري والجدول التالي يبين تطور العمالة الفلاحية في الجزائر. (حداشي، 2019، صفحة 41)

الجدول رقم (02): عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي الجزائري

الوحدة:ألف نسمة

السنوات	العمالة في الزراعة وصيد الأسماك
2010	1178.53
2011	1035.44
2012	1099.6
2013	1177.09
2014	960.72
2015	1003.01
2016	1066.39
2017	1110.17
2018	1105.39
2019	1112
2020	1113.9

المرجع: http : www ;fao.org /faostat/en/ home تاريخ الزيارة 08.05.2024 على الساعة 13:00

و تبين معطيات الجدول (02) أن اليد العاملة في المجال الفلاحي خلال الفترة من 2010 إلى 2020 تسجل تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض،إلاأنها تبقى جد قليلة مقارنة بالقوى العاملة الكلية في الجزائر، فقد تراوحت

سنة2010 عدد القوى العاملة بالفلاحة خلال فترة الدراسة بين 960.72 ألف نسمة و 1178.53 ألف نسمة سنة 2010وهو أعلى عدد مسجل لليد العاملة خلال هذه الفترة، وبعدها سجل انخفاضا خلال 2011 ليعاود الارتفاع تدريجيا ليتم تسجيل انخفاض واضحا خلال سنة 2014 ليصل إلى 960.72 ألف نسمة وهو أقل عمالة .

سجلت خلال هذه الفترة، وبقي العدد منخفضا سنة 2015 و 2016، حيث لم تبلغ عدد العمالة أكثر من 1000نسمة عائدا هذا لتقليص حجم الاستثمارات ونقص العائدات المالية، مما استدعى تسريح العاملين في المزارع، بسبب عدم قدرة الفلاحين لكبد عناء دفع الرواتب، ومنذ سنة 2017 إلى غاية 2020 بدأ الارتفاع التدريجي لليد العاملة، لكنه لم يشكل فارقا كبيرا لم تتجاوز فيه الزيادة 100 ألف نسمة.

وما يلاحظ من خلال الجدول أن عدد العاملين في القطاع الفلاحي يشغل حيزا صغيرا مقارنة مع القوى العاملة الكلية في الجزائر، وهذا يعود لتوجه معظم القوى الشبابية إلى قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى، التي تدر أرباحا

ومداخيل أكبر من العمل في القطاع الفلاحي، كذلك تفضل استخدام الآلات الحديثة والتكنولوجيا التي تحل محل العامل التقليدي وتمتص العمالة.

2-3-. الدعم المالي والتقني:

خصصت الدولة في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد حسب الاحتياجات،حظي القطاع باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، من خلال تطبيق الدولة لبرامج وسياسات زراعية وإنشاء صناديق أو تطوير صناديق موجودة، لتقديم العديد من أشكال الدعم وكذا القيام بتشجيع القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الفلاحية سواء نباتية أو حيوانية، وتوزيع الأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز وزيادة حجم الاستثمارات العمومية، فيما يخص تنمية البنى التحتية، من خلال بناء السدود وقنوات الري والصرف، وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء، وكذلك الاهتمام بتطوير البحوث والخدمات الإرشادية والوقائية، وتكوين العاملين في إدارة القطاع الزراعي. أيضا الاهتمام بتوفير الظروف الملائمة من أجل توفير بيئة للاستثمار من خلال سن قوانين وتشريعات محفزة، سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي و إعطاء أكثر امتيازات وضمانات للمستثمرين وكذلك القيام بإنشاء إطار مؤسساتي قائم على تأطير الاستثمارات وتشجيعها على رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI والمجلس الوطني للاستثمارCNI والشباك الوحيد اللامركزي GU...أيضا تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية وضمان الاستثمار والحق في التحكيم الدولي. (حداشي، 2019، الصفحات 41-42) ولقد استفاد القطاع من رخص التزام بقيمه 661 مليار دج بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2024 وهي موزعة على الفلاحة والتنمية الريفية

ب 617.8 مليار دج، أي 94% من مجموع الميزانية والغابات ب 36 مليار أي 5% من إجمالي الميزانية والإدارة العامة ب 7.2 مليار دج.) وكالة الأنباء الجزائرية(

المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي والحيواني

1. تطور الإنتاج النباتي:

إن السلع الغذائية النباتية والمتمثلة في جملة الحبوب (قمح، شعير، ذرة) والبقوليات والبطاطا والزيتون، الخضر،الفواكه، بالإضافة إلى التمور، تعتبر أهم مكونات الغذاء للفرد الجزائري.

جدول رقم (03) يوضح تطور المنتجات الغذائية 2010-2020

الوحدة: قنطار

الموسم / الإنتاج	حبوب	بقوليات	بطاطا	خضر	فواكه	زيتون	تمور
2011-2010	24272155	780170	38621936	57070389	13821630	6107755	724840
2012-2011	51371533	842900	42194758	99803422	13588145	3938400	7893570
2013-2012	49122300	958330	48865380	69817270	1541040	5787400	8481990
2014-2013	34352150	937065	4673155	76735155	13965310	4828600	9343772
2015-2014	37609485	873922	4539769	79297508	15388816	6537246	9903770
2016-2015	34449184	773105	47581366	83230036	15339145	6964315	1029557
2017-2016	34778580	1072139	46064224	84125436	15171437	6844606	10585587
2018-2017	60659430	1376378	46533222	90037641	14801366	8607844	10947000
2019-2018	56332856	1362293	50202499	96497914	16460532	8687541	11360249

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حوصلة إحصائية 1962-2020 فصل الفلاحة ص 181-183

أ. الحبوب:

تهيمن الحبوب على النظام الغذائي للفرد الجزائري، وعلى الاقتصاد الوطني، ويمكن تقسيم جملة الحبوب إلى صنفين الحبوب الشتوية وتشمل أربعةأصناف هي (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، وخرطال)،أما الحبوب الصيفية تشمل نوعين هما (الذرة، والذرة الرفيعة).

فمن خلال قراءتنا للجدول،فقد عرفت الحبوب تذبذبا طوال فترة الدراسة ما بين ارتفاع الإنتاج وانخفاض له فبلغ إنتاج جملة الحبوب للموسم الفلاحي 2010 - 2011 بقيمة 42472155 قنطار، ليرتفع الإنتاج في الموسم الفلاحي اللاحق إلى 51371533 بزيادة معتبرة في الإنتاج تقدر 1.2% لتنخفض بعدها في المواسم الفلاحية اللاحقة، حيث بلغت أدنى قيمة إنتاج في الموسم الفلاحي 2015- 2016 وذلك بسبب موجة الجفاف التي ضربت البلاد، لتعرف نوعا من الاستقرار في المواسم الفلاحية اللاحقة، لتعرف قفزة نوعية في الموسم الفلاحي 2017 - 2018 وتسجل أعلى قمة إنتاج خلال سنوات الدراسة بإنتاج يقدر 60659430 بزيادة تقدر34% عن الموسم الفلاحي الفائت بفضل الجهود في إطار المخطط الوطني للتطوير الفلاحي.

ب. البقوليات:

تعتبر البقول الجافة مصدرا مهما من البروتينات النباتية، وتتمثل في العدس، الحمص، الفاصولياء المجففة، البازلاء المجففة.فقد عرف إنتاج البقول الجافة منحنى تصاعدي في قيمةالإنتاج، مع بعض التذبذبات بين الانخفاض وارتفاع طفيفين ،على العموم ارتفع الإنتاج خلال سنوات الدراسة من788170للموسم الفلاحي 2012 -2011 إلى 1362290للموسم الفلاحي 2014 - 2019 ويعبر هذا الارتفاع في الإنتاج عن انعكاس سياسة التحديد الفلاحي والريفي، وما حملته من تدابير لدعم المزارعين في مجال البقول الجافة.

ت. البطاطا:

تعتبر البطاطا من مجموعة الدرنات والجذور، وهي من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع لذلك عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات الجزائرية، من خلال تقديم إعانات لمنتجيها ما أدى إلى ارتفاع الإنتاج طوال فترة الدراسة، فقد بلغ الإنتاج الموسم الفلاحي 2018- 2019 أعلى قيمه للإنتاج بـ 50202499قنطار، كما تعتبر ولاية وادي سوف الأعلى إنتاجا ثم تليها عين الدفلى ومستغانم.

إن الدعم المالي الموجه لإنتاج البطاطا يشمل كافة مراحل الإنتاج ابتداء من تحضيرالأراضي المزروعة إلى آخر مرحلة وهي التخزين (زروت، 2018، صفحة 181)

الخضر:

تشمل الخضر على عدد كبير من المحاصيل، نذكر منها طماطم، بصل، فلفل، حيث تمد الجسم الكثير من العناصر الغذائية.

بالنسبة للإنتاج الفلاحي للخضر فقد سجلت زيادة نسب كبيره، وهذا يعود لتطبيق السياسات الفلاحية في مجال دعم الاستثمار في مجال الري، من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحيةFNRDA من خلال إدخال تقنيات جديدة لتوفير المياه للري.

فقد سجل في الموسم الفلاحي 2010 -2011 إنتاجا بلغ 57070389ليرتفع إلى99803422 في الموسم الفلاحي 2011 - 2012 ، 174% وهي زيادة جد كبيرة، لينخفض الإنتاج في الموسم اللاحق إلى 69817170، ثم لتعرف زيادات مستمرة.

ث. الفواكه:

من خلال الجدول يظهر لنا بأن إنتاج الفواكه هو إنتاج معتبر طول فتر الدراسة، وجملة الفواكه من فواكه ذات نواة من خوخ، مشمش، كرز فقد عرف الإنتاج استقرار في الإنتاج بالنسبة للمواسم الفلاحية 2010 -2011- 2012 وليرتفع في الموسم الفلاحي 2012- 2013 إلى 1540140 لينخفض في الموسم الموالي، وبعدها يعرف استقرارا نسبيا، ويعود ارتفاع الإنتاج نتيجة الدعم المقدم للفلاحين، من أجل رفع المردودية، خاصة من خلال استخدام الأسمدة ومكافحه الآفات، وتقديم المكننة وعتاد السقي هذا ما يفسر ارتفاع الإنتاج.

ج. الزيتون:

إن الجزائر هي من البلدان الأكثر شهرة في مجال زراعة الزيتون، حيث تخصص مساحة هامة من الأراضي الفلاحية لغراسة أشجار الزيتون. وتقدر المساحة الإجمالية لزراعة الزيتون 440 الف هكتار أي ما يقارب 68مليون شجرة، ويعود بسبب تطور إنتاج الزيتون إلى تطور عدد الأشجار واليد العاملة.

كما يسجل تناقص في الموسم الفلاحي في الإنتاج الموسم الفلاحي 2011- 2012 مقارنة بالموسم 2010- 2011 وهذا يعود لتناقص المساحة وإلى تدني اليد العاملة، أيضا تدني إنتاج الشجرة وبعدها عرف منحنى تصاعدي في الإنتاج، كما عرفت مساحات غرس أشجار الزيتون، تطورا معتبرا من 168 ألف هكتار سنة 2000 إلى 480 ألف هكتار سنة 2018- 2019. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)

كما تتأثر أشجار الزيتون بالتغيرات المناخية التي تضعف من إنتاج الأشجار، وهو ما دفع بالسلطات إلى تبني مخطط لتوسيع مساحة هذه الشعبة إلى مليون هكتار مع الانخراط في برنامج تطويرها.

ح. التمور:

تتوفر الجزائر على مساحة واسعة من واحات النخيل، التي تضم ملايين النخلات تتربع على مساحة قدرها 170ألف هكتار كما تمتلك الجزائر أزيد من 800 صنف من أصناف التمور،و تتوزع مناطق زراعة النخيل في الجزائر على 16 ولاية إلى أنه توجد سبع ولايات رئيسية في إنتاج التمور هي: بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، تمنراست، أدرار، وبشار. (فرحات، 2012، صفحة 16)

عرف إنتاج التمور تزايد خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لدعم المنتجين وتشجيع سياسات تجديد واحات النخيل، واستعمال طرق الري بالتنقيط والتسميد في مياه الري ما أدى إلى زيادة الإنتاج.

وقد أعلنت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في إطار مخطط تنمية الفلاحة والتنمية الريفية الممتد إلى أفاق 2027 عن برنامج لغرس مليون نخلة، ابتداء من الموسم الفلاحي 2023 – 2027.

2. تطور الإنتاج الحيواني:

تمتلك الجزائر ثروة حيوانية متنوعة، مكونة من أغنام، بقر، ماعز، جمال، كما تساهم هذه الثروة في توفير مناصب شغل، وسد حاجيات المواطنين من خلال استهلاك لحومها وحليبها وجلودها، والجدول الموالي يوضح تطور الثروة الحيوانية.

جدول رقم (04) يوضح تطور الثروة الحيوانية

الوحدة ألف رأس

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بقر	1748	1790	1844	1909	2050	20550	2081	1895	1816	1781
ضأن	22869	23989	25194	26573	27808	28112	28136	28349	28742	29429
ماعز	4287	4411	4594	4911	5130	5015	4935	5008	4909	4986
جمال	314	319	340	344	354	362	379	382	417	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حوصلة إحصائية 1962-2020 فصل الفلاحة ص 190

من خلال الجدول رقم (04) نجد بأن الأغنام تمثل 78% من مجموع الماشية، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية 14% وثم تليها الأبقار ما يعادل 6% .

أ. الأبقار:

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد الأبقار في تزايد مستمر خلال الفترة 2010 إلى غاية 2016، ثم يتراجع عدد الأبقار سنة 2017 إلى غاية 2019، وهذا راجع إلى إجراءات توقيف الاستيراد نتيجة انخفاض أسعار البترول، وما انجر عنه من آثار سلبية على الاقتصاد.

كما أن الكثير من الأبقار المستوردة لم تتأقلم مع الظروف المناخية ونتيجة إهمال الفلاحين تم توجيهها للذبح، لاستهلاكها كلحوم حمراء.

ب. الضأن:

سجلت الأغنام تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة، فقد حققت سنة 2019 أعلى نسبة في أعداد الأغنام وهذا كان مدفوعا بإجراءات الحجر الصحي، وتناقص عمليات البيع سنة 2019، مقارنة بالأعوام الفائتة، بسبب إغلاق أسواق المواشي، وحظر الحفلات وإغلاق المطاعم، هذا كله ساهم في زيادة عدد رؤوس الماشية.

ت. الماعز:

سجلت أعداد الماعز ارتفاعا طوال فترة الدراسة، حيث بلغ عدد رؤوس الماعز2010بـ 4287000تواصل ارتفاعه ليسجل في سنة 2016 حوالي 4935000 ، ويواصل استقراره سنوات 2018 - 2019 ليبلغ4986000.

إجمالا سيطر على الثروة الحيوانية في الجزائر طرق رعي يدوية تقليدية بحيث تتوقف جودة المراعي على الأمطار خلال كل موسم، كما أنه يصعب إحصائها وتزويدها باللقاحات والأدوية، وقت انتشار الأمراض، ما يعرضها للنفوق أو الذبح .

جدول رقم (05): تطور الإنتاج الحيواني:

الوحدة: ألف طن

	متوسط الفترة 2013-2009	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إنتاج لحوم حمراء بيضاء	536.65	771.02	819.02	840.41	1073.70	343.58	350.77	354.67
إنتاج لحوم دواجن	279.59	284.76	293.44	302.76	529.81	540.00	299.43	292.64
بيض ألف وحدة	242.575	151.513	167.500	167.298	394.23	314.04	341.56	308.46
سمك	116.187	99.165	0.985	100.150	108.30	120.35	105.13	86.90

المصدر: كتاب الاحصائيات لمنظمة التنمية العربية (42-40-37)

من خلال تحليلنا للجدول رقم 05 نجد ان إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء عرف منحنى تصاعديا خلال الفترة 2009- 2017 وتليها انخفاضا في الإنتاج في الفترة 2018- 2020، و يقدر إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4-7 مليون قنطار خلال الفترة 2010 – 2017.

تجدر الإشارة أن إنتاج اللحوم الحمراء مرتبط بأسعار الأعلاف، هذا ما يجعل ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء الطازجة، ويبقى إنتاج اللحوم الحمراء لا يغطي احتياجات الفرد وهذا الارتفاع أسعاره بحيث تبقى بعيدة عن القدرة الشرائية للمواطن.

- **اللحوم البيضاء:**

ازداد إنتاج اللحوم البيضاء بشكل كبير خلال فترة 2010- 2017، وتعود هذه الزيادة الى سياسة دعم المنتجين ومنح قروض الاستثمار في مجال الدواجن، ثم ينخفض الإنتاج 2018 إلى 343.48 بعدما كان في العام 2017 بسبب ارتفاع قيمة مدخلات تربية الدواجن، على مستوى السوق العالمية إضافة إلى تفشي بعض الأمراض التي تمس الدواجن.

- **البيض:**

يتمركز إنتاج البيض في المناطق الريفية التي يكثر فيها تربية الدواجن، وتعتبر كل من المدية والجلفة سطيف ولبويرة من اهم مناطق انتاج البي لاعتمادها على اساليب تربية متقدمة ووجود منظومة لوجيستية تساعد على توزيع البيض في مناطق مختلفة وقد شهد هذا القطاع استثمارات متزايدة وقد بلغ إنتاج البيض تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة. كما يعتبر إنتاج البيض الأعلى مقارنة مع بعض المنتجات، وقد حقق نتائج ايجابية.

- **السمك:**

كمية الانتاج السمكي متذبذبة خلال فترة الدراسة إذ قدر حدها الاقصى 2018 ب 120ألف طن بالرغم من ازدياد الطلب عليه كل سنة يبقى حجم الانتاج ضئيلا مع الموارد المائية والمالية والقدرات البشرية ما يوضح عدم إعطاء أهمية لهذه لثروة الغذائية بالقدر المطلوب.

جدول (06):تطور نسبه الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمجموعة السلع الأساسية في الجزائر 2009 – 2021:

السنة	السلع	المتاح من الاستهلاك طن	الاكتفاء الذاتي %	قيمة الفجوة %
متوسط الفترة 2009-2013	حبوب	13523.6	34.2	65.8
	بطاطا	3904	97	3
	بيض	243	99.8	0.2
	زيوت	759.3	10.9	89.1
	خضر	10185.6	99.5	0.5
	بقوليات	211	37.5	62.5
	لحم	595.5	90.1	9.9
2014	حبوب	15931.8	21.6	78.4
	بطاطا	4796.6	97.4	2.6
	بيض	151.9	99.8	0.2
	زيوت	1016	5.6	94.4
	خضر	13606.5	99.6	0.4
	لحوم	852	90.1	9.9

	بقوليات	317.1	38.9	61.1
2015	حبوب	17672.2	21.3	78.7
	بقوليات	338.3	31.7	68.3
	بطاطا	4692.6	96.7	3.3
	بيض	168	99.7	0.3
	زيوت	1122.4	7.7	92.3
	خضر	13865.1	99.6	0.4
	لحوم	886.9	90.5	5.5
2016	حبوب	16379.2	18	82
	بقوليات	285.8	31	69
	بطاطا	4867.5	98.3	1.7
	بيض	167.9	99.6	0.4
	زيوت	910.2	8.7	91.3
	خضر	14626.9	99.6	0.4
	لحوم	906.2	92.7	7.3
2017	حبوب	16370.3	21.2	78.8
	بطاطا	4747.3	97	3
	بيض	394.3	99.4	0.6
	زيوت	978.2	10.4	89.6
	خضر	8884.3	100	0
	بقوليات	212.3	50.5	49.5
	لحوم	1123.3	95.6	4.4
2018	حبوب	22788.1	21.2	78.2
	بطاطا	4733.7	98.3	1.7
	بيض	314.3	100	0
	زيوت	1132.6	9	91
	خضر	17380	99.8	0.2
	بقوليات	405.5	36	64

	لحوم	1099.2	95.6	4.4
2019	حبوب	22811.2	24.7	75.3
	بطاطا	5106.2	98.3	1.7
	بيض	341.7	99.9	0.1
	زيوت	1162.2	10	90
	خضر	8613.6	100	0
	بقوليات	57.8	82.7	17.3
	لحوم	884.7	93.6	6.4
2020	حبوب	17478.2	25.1	74.9
	بطاطا	4693.3	99.3	0.7
	بيض	309	99.8	0.2
	زيوت	1252.1	20	80
	خضر	10311.9	99.8	0.2
	بقوليات	306.5	37.5	62.5
	لحوم	831.8	96	4
2021	حبوب	15745.2	17.7	82.3
	بطاطا	4424.9	98.6	1.4
	بيض	305.8	99.8	0.2
	زيوت	1234.9	19.3	80.7
	خضر	10135.2	99.7	0.3
	بقوليات	332.2	29.6	70.4
	لحوم	788.7	99	1

المصدر: كتاب الاحصاءات السنوي الزراعة المجلدان رقم 42 – س – 37، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم

3. تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمجموعة السلع الأساسية في الجزائر 2009 –2021:

من خلال الجدول، نجد أن مجموعة الحبوب والبقوليات والزيوت والسكر، تتصدر أكبر نسب في قيمة الفجوة الغذائية، هذا ما يجعل الجزائر تلجأ للواردات لتغطية العجز الموجود في هذه السلع الاستراتيجية.

أما بالنسبة للخضر والبطاطا، تصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 100% وهذا لوفرة الإنتاج الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات في الخضر والبطاطا، وبروز الأقطاب الجنوبية كأهم ممول لمادة البطاطا في وادي سوف.

بالنسبة لمجموعة اللحوم نجد نسب اكتفاء عالية، وهذا راجع لارتفاع الأسعار في الأسواق، ولعدم قدرة الأفراد لشرائها بسبب تدني القدرة الشرائية.

من خلال هذا الجدول يمكن تصنيف السلع الأساسية إلى ثلاث أصناف:

- سلع ذات اكتفاء ذاتي مرتفع ويتمثل في الخضر بطاطا، بيض، واللحوم.
- سلع ذات اكتفاء ذاتي متوسط حبوب، بقوليات.
- سلع ذات اكتفاء ذاتي ضعيف ومنعدم الزيوت والسكر.

ومن أجل تحقيق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة، تطمح الجزائر من خلال المخططات الفلاحية لإنتاج السلجم الزيتي على مساحة 3 ألاف هكتار على المستوى الوطني، كما وضعت خارطة طريق تشمل المزارعين الصناعيين، لتنفيذ مشروع تطوير زراعة الشمندر السكري، بهدف خفض فاتورة استيراد السكر والسماح بإنشاء قطاع إنتاج وتصنيع، وتهدف هذه الخطة لزراعة150 ألف هكتار من الشمندر السكري.

المطلب الثالث :تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر 2012– 2022

إن قوة وصلابة أمن الدولة الغذائي، مرهون بمدى تطور رتبتها العالمي وقوة نقطة ضمن المؤشرات الدولية المتخصصة في تقسيم الأمن الغذائي وذلك عن طريق الوقوف على تطور ترتيبها ضمن أهم المؤشرات الدولية فمن خلال هذا المطلب سنحاول رصد وتقييم تطور الأمن الغذائي في الجزائر استنادا إلى مؤشرGFSI.

1. نشأة مؤشرGFSI :

أنشأت وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للمجموعة الاقتصادية البريطانية سنة 1946 بشراكة متكافئة50/50 مع مدرسة لندن، وبعدها تم حل المشاركة سنة 1992 بعد دوامها قرابة الخمسة عقود وكان هدفها إمداد الشركات والمؤسسات الاقتصادية العالمية بالمعلومات الاقتصادية من أجل التنبؤ والاستشراف، وبفعل خبرتها التي قاربت 75 سنة، في مجال الذكاء الاقتصادي والاستشارة الدولية الاقتصادية، قامتEIMباستحداث المؤشر العام للأمن الغذائيGFSI . (قبايلي، 2022، صفحة 679)

إن مؤشرGFSI هو مؤشر مركب من أربعة مؤشرات أساسية هي:

أ. مؤشر القدرة على تحمل التكاليف:

ويقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء وتعويضهم لصدمات الأسعار ووجود برنامج وسياسات لدعم المستهلكين عند حدوث الصدمات.

ب. مؤشر التوفر:

يقيس الإنتاج الزراعي والقدرات الزراعية، وخطر تعطل الإمدادات والقدرات الوطنية، على توفير الأغذية وجهود البحث لزيادة الإنتاج الزراعي.

ت. مؤشر الجودة والسلامة:

يقيس التنوع والجودة التغذية للوجبات الغذائية المتوسطة، فضلا عن سلامة الغذاء.

ث. مؤشر الاستدامة والتكيف:

وقد سمي في بداية الإصدار مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود، كما يقيم تعرض البلد لتأثيرات تغيير المناخ، وقابلية التأثير مخاطر الموارد البشرية، وكيفية تعامل الدولة مع هذه المخاطر.

2. تطور مؤشر الأمن الغذائي وترتيب الجزائر:

ما يلي يوضح هذا الجدول تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2012- 2022 أي منذ أول إصدار للمؤشر.

الجدول رقم (07) تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2012– 2022

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر	40.5	45.2	47.5	50.9	54.3	51.5	52.1	59.8	61.8	63.9	58.9
الترتيب	73	68	70	68	66	68	69	70	58	54	68

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على Economistimpact (2012–2022)

من خلال تتبع الجدول رقم (07) يتبين لنا الوضعية المتذبذبة للأمن الغذائي في الجزائر، إذ يظهر المؤشر انخفاضا خلال سنة 2012 أي ما يعادل 40.5 من 100 درجة وقد احتلت المرتبة 73 من بين 113 دولة، ثم أخذ نقطة المؤشر منحنى تصاعديا إلى غاية 2016 التي سجلت فيها 54.3 وترتيب 66.

لقد سجل سنة 2017 أدنى نقطة 51.5 بسبب سياسات التقشف التي تبنتها الحكومة، وتداعيات الأزمةالاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وندرة بعضها الآخر ما لبث أن عاود المؤشر الارتفاع مرة أخرى، وبمنحنى تصاعدي إلى غاية 2021، والتي حقق فيها المؤشر أعلى قيمة على الإطلاق 63.9 ولكنه تراجع ب5 درجات سنة 2022 ليحقق 58.9 .

بالرغم من أن الجزائر تعمل على إعادة تنظيم قطاع الفلاحة من خلال تكثيف جهودها في مجال الأمن الغذائي،خاصة في مجال الحبوب وتوسيع الأراضي الزراعية، تعتبر أن جهودها لتحقيق الأمن الغذائي لم تكن بمستوى الجهود المبذولة من طرف الدول الأخرى التي تسبقها في الترتيب.

إن الانتاج الفلاحي يعد أحد الأسس الأساسية للأمن الغذائي. يُبنى الفهم النظري لهذه العلاقة على النقاط التالية:

1. توافر الغذاء: الانتاج الفلاحي المحلي يضمن وجود مصدر دائم للغذاء. إنتاج محاصيل مختلفة وتربية الحيوانات يُمكّن الدول من توفير مجموعة متنوعة من الأغذية للسكان، مما يساهم في تأمين الغذاء.

2. استقرار الإمداد بالغذاء: عندما يكون الانتاج الفلاحي مستقراً، يكون إمداد الغذاء متوقعاً ويمكن الاعتماد عليه، ما يقلل من المخاطر المرتبطة بالجوع ونقص التغذية، وخاصة خلال الأوقات الصعبة كالكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية.

3. وصول الأفراد إلى الغذاء: إنتاج الغذاء محلياً يعني تقليل التكاليف المرتبطة بالاستيراد ويمكن أن يسهل وصول الأشخاص إلى الغذاء بأسعار معقولة، ما يساهم في إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والمناسب للجميع.

4. جودة الغذاء وسلامته: الإنتاج الفلاحي المحلي يسمح بتحكم أفضل في معايير الجودة والسلامة الغذائية. يمكن للممارسات الزراعية الجيدة أن تضمن إنتاج غذاء صالح للأكل وصحي.

5. تنوع الحمية الغذائية: الزراعة المتنوعة تضمن توفر مختلف أنواع الغذاء، مما يقود إلى تحسين التغذية والصحة عامة.

بهذا، يمكن القول أن هناك علاقة مباشرة ووثيقة بين الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي، حيث أن تعزيز الأول يؤدي إلى تحقيق الثاني والاستدامة الغذائية على المدى الطويل.

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في الفصل الأول للأسس النظرية وبعض المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة ألا وهما القطاع الفلاحي وكذا الأمن الغذائي كون القطاع الفلاحي قطاعا جد هام وأساس يعتمد عليه للنهوض بالقطاع الاقتصادي ككل، وهو القطاع الحيوي الذي يقوم عليه مختلف القطاعات الأخرى وهو الذي يضمن توفير الغذاء للأفراد ويحافظ على حياتهم ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي الذي تسعى جميع الدول للوصول إليه وتحقيقه من أجل توفير السلع الغذائية للأفراد بالكمية المناسبة وبالأسعار المناسبة.

وهذا ما يمكن تحقيقه نظريا لما تزخر به الدولة من إمكانيات متوافرة وما يرافقها من تكاثف وتضافر للجهود والمساعي التي تبذلها من أجل تحسين القطاع والسعي للاستثمار فيه من أجل الابتعاد عن الاقتصاد الريعي وتحقيق الأمن الغذائي إلا أننا نجد واقعيا بأن مستوى الإنتاج الفلاحي في الجزائر بقي ولازال عاجزا عن سد احتياجات الأفراد رغم الجهود ورغم المقومات المادية والبشرية وكذا الطبيعية الا أننا نجد أنها حققت نتائج متوسطة في مستوى ومؤشر الأمن الغذائي GFSI

الفصل الثاني:

مساهمة شعبة الحليب و القمح في تحقيق الأمن الغذائي

مقدمة الفصل الثاني:

يعتبر كل من منتجي القمح والحليب من الشعب الإستراتيجية في القطاع الفلاحي وللمستهلك الجزائري بصفة خاصة كونهما من المنتجات ذات الأهمية البالغة في غذائه، لذلك أولت لهم السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا وذلك من أجل زيادة الإنتاج المحلي من القمح والحليب على حد سواء، وذلك من خلال زيادة وتحسين الإنتاجية منهما وخلال هذا الفصل سنتطرق إلى مساهمة منتج القمح والحليب في تحقيق الأمن الغذائي وتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مساهمة منتج القمح في الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: مساهمة منتج الحليب في تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: دراسة استشرافية لمنتجي القمح والحليب عن طريق تقنيه السيناريو.

المبحث الأول: مساهمة شعبة القمح في تحقيق الامن الغذائي .

يعتبر القمح من أهم المحاصيل الزراعية التي تستهلك بشكل مفرط للمجتمع الجزائري، كما تعتبر مؤشر لقياس مدى كفاءة القطاع الزراعي، ومدى قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن خلال هذا المبحث سنركز على منتج القمح الصلب واللين باعتبارهما ركيزة المائدة الجزائرية.

وتوجد عدة أنواع تشتهر الجزائر بإنتاجها هي:

- القمح البليوني : يزرع في ولاية قالمة معروف انه مقاوم لمختلف العوامل الطبيعية ومتكيف معها والتي تؤثر على مردودية الأصناف الأخرى .
- قمح الهذبة موطنه في قالمة خاصة سهل تاملوكة وعين رقادة ووادي زناتي
- قمح مُحَمَّد البشير موطنه الهضاب العليا (خديجة)

المطلب الأول: تطور المساحات الزراعية

جدول رقم (08)يوضح تطور المساحات المزروعة المخصصة للقمح الصلب واللين

الوحدة: الف هكتار

السنوات	المساحة االمزروعة
2011-2010	2584
2012-2011	3063
2013-2012	20709
2014-2013	20509
2015-2014	2686
2016-2015	2211
2017-2016	2373
2018-2017	3109
2019-2018	3187

المصدر:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حوصلة إحصائية 1962-2020 فصل الفلاحة ص 189

من خلال هذا الجدول نجد أن المساحات تتغير من موسم فلاحي لآخر، بفعل أسباب عديدة أهمها هي التغيرات المناخية، وذلك بفعل تبعية هذه الشعبة لتساقط الأمطار كما أن قلة التساقط تسبب في ضياع وخسارة أكثر من ثلث المساحة التي جرت عليها عمليات البذر، فالجزائر تعتبر بلدا جافا وشبه جاف يتأثر بفعل ندرة الأمطار، وحسب الخبراء فإنه سجل ثلاثة مواسم جيدة للحبوب من أصل عشرة.

كما يمكن إرجاع الانخفاض المسجل في المساحة المخصصة للحبوب، في بعض المواسم قد تم تعويضه بمحاصيل أخرى، أكثر مردودية للمزارعين.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج والإنتاجية للقمح

1- تطور الإنتاج :

جدول رقم (09): تطور انتاج القمح والصلب واللين

الوحدة: قنطار

السنة	قمح صلب	قمح لين
2010	20385000	9142000
2011	21957900	7151000
2012	34071180	10251125
2013	23323694	9666796
2014	18443334	5918634
2015	20199390	6367916
2016	19376173	5024791
2017	19909570	4455460
2018	31780207	8031984
2019	32087678	6681084

بناءا على معطيات وزارة الفلاحة كتاب الإحصاءات السنويةMADR2010-2009Serie B

خلال فتره الدراسة 2010- 2019 نجد أن الإنتاج متذبذب بين انخفاض وارتفاع، ونجد تباينا واضحا في إنتاج القمح الصلب واللين، هذا ما يثقل فاتورة الاستيراد من هذه المادة الحيوية، التي توجه أساسا لصناعه الخبز، وتجدر الإشارة أن ما يتم إنتاجه من ماده القمح اللين، يتم تحويل معظمه إلى فريك من قبل الفلاحين.

خلال المواسم الفلاحية نجد أن الموسم الفلاحي لسنة 2012 قيمة إنتاج مرتفعة، في مادة القمح الصلب واللين ب 34071180 قنطار في القح الصلب 10251125 قنطار في القمح اللين، وجاء ذلك نتيجة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي في إطار الخطة الخماسية 2010 - 2014 والتي تتمحور حول إنعاش القطاع الفلاحي، ودعم أسس تحقيق الأمن الغذائي من خلال التركيز على 10 فروع، من بينها الحبوب وخاصة القمح الصلب على حساب القمح اللين، بحكم أن النوع الأول أكثر استهلاكا وغلاء في الأسواق العالمية.

بالنسبة للقمح الصلب، فقد قدر متوسط الإنتاج ب 14.4 مليون طن مع تسجيل أقصى إنتاج خلال الموسم الفلاحي 2011- 2012، ما عدا الموسم الفلاحي 2013- 2014 ،بالنسبة للمواسم الفلاحية التي طبق من خلالها المخطط الخماسي 2015 - 2019 فقد استقر إنتاج القمح الصلب نوعا ما ليقفز الإنتاج من 19376173 قنطار سنة 2016 إلى 32087678 قنطار سنة 2012، وهي قفزة نوعية في إنتاج هذه المادة الحيوية، ويرجع ذلك إلى توسيع المساحات وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب، وهو أهم أهداف هذا المخطط.

2- تطور الإنتاجية:

جدول رقم (10) :تطور انتاجية القمح

الوحدة:قنطار/ هكتار

2022	2020	2015	2010
13.6	13.69	14.01	15.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاءات

من خلال هذه البيانات، نجد انخفاضا في إنتاجية الحبوب، ويبقى مردودية الهكتار الواحد دون المستوى،لأنها مرتبطة أساسا بالأسمدة المستعملة ونوعيتها، وبنوعية البذرة المختارة، والتقلبات المناخية لهذا تبقى مردودية الهكتار ضعيفة.

3- الاكتفاء الذاتي وتطور الواردات:

زاد الطلب على القمح بنوعيه بصفة كبيرة في السنوات الأخيرة، وهذا راجع لزيادة العدد السكاني مع العجز المحلي في تغطيته ما أدى إلى زيادة اللجوء إلى الاستيراد، لتغطية الحاجات الاستهلاكية من القمح بنوعيه، بحيث أن نسبة 75% من الحاجات يتم تلبيتها عن طريق الاستيراد.

بالرغم من تطبيق سياسة التجديد الفلاحي 2010 - 2014 وبرنامج خطة الفلاحة 2015 - 2019 والتي أدت إلى زيادة الإنتاج والمردودية معا، غير أنها تبقى عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

3-1- تطور حجم واردات القمح في الجزائر 2010 – 2021:

تعتبر الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح، حيث احتلت سنة 2021 رابع أكبر مستورد لهذه المادة في العالم، بعد مصر واندونيسيا وتركيا، وتجدر الإشارة إلى أن القمح المستورد يتمثل في القمح اللين، الذي يوجه لصناعة الخبز.

جدول رقم (11) : الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنة	استيراد (طن)	استهلاك (طن)	فجوة (طن)	الإكتفاء(%)
2010	1182266	8750000	6144822	29.71
2011	2848496	8950000	6039110	32.51
2012	2129041	9450000	6017769	36.29
2013	2120883	9850000	6550951	33.4
2014	2372542	10005000	7568803	24.3
2015	2400320	10250000	7593269	26.14
2016	1790473	10350000	7909903	23.57
2017	1788702	10450000	8013497	23.25
2018	2071961	10600000	6618781	37.54
2019	1642913	10750000	7911370	36.03
2020	1828931	10800000	6664781	28.76
2021	2558743	1090000	8731614	19.81

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، كتاب الإحصاءات السنوية 42-40-37

من خلال الجدول رقم 11 نجد أن:

- استهلاك القمح عرف تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى زيادة الكثافة السكانية وارتفاع مستويات الدخل أيضا، ارتفاع الوعي الغذائي أيضا نجد بأن هذه المادة مدعمة من طرف الدولة، لهذا نجد

استهلاكا واسعا فيها، بسبب ارتفاع الأسعار بالنسبة لمحاصيل غذائية أخرى فالفوارق السعرية الكبيرة، تؤدي إلى الانتقال إلى بدائل أرخص مقارنة مع أغذية أخرى مكلفة.

- الاستيراد: عرف استيراد القمح خلال فترة الدراسة عرف أدناه سنة 2010 بحوالي 1.18 مليون طن وأقصاه 2011 إلى 28.40 مليون طن، حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول استهلاكا للقمح ويرجع استمرار الواردات في الارتفاع إلى التأخر الذي يعاني منه القطاع الفلاحي، نتيجة فشل السياسات والإصلاحات الزراعية، وعدم نجاعة الإجراءات والتدابير التي انعكست في النهاية على ضعف الإنتاج وعدم مسايره الإنتاج النمو السكاني واللجوء للاستيراد لسد هذه الفجوة.
- الاكتفاء: نجد أن نسبة الاكتفاء تبقى منخفضة فهي تتراوح بين 19% إلى 37% وهذا ما يدل على أن الجزائر تعاني من تبعية كبيرة للخارج، ومستوى أمنها الغذائي من هذه المادة مرهون بالأسواق الخارجية ومدى استقرارها، وأيضا عوائدها البترولية.

3-2- قيمة واردات الجزائر من القمح :

الشكل رقم 03 :قيمة واردات الجزائر من القمح بالدولار 2008 – 2019

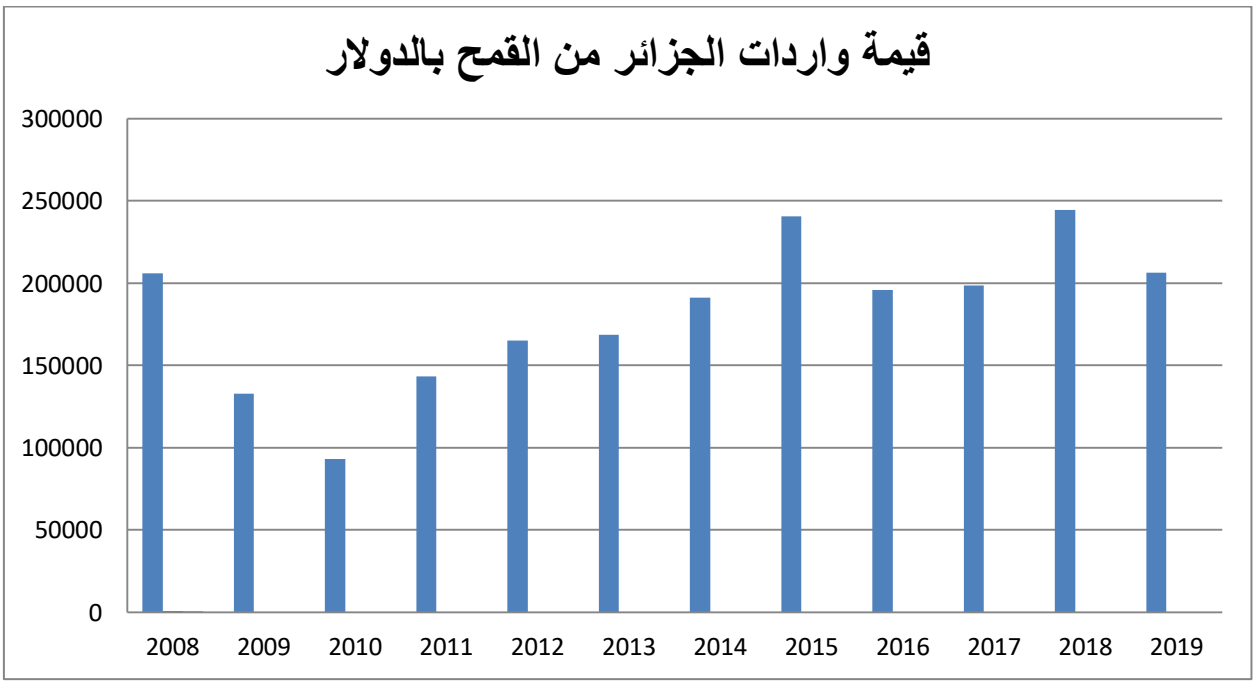

المصدر:

https://www.ceicdata.com/en/algeria/imports-by-main-commodities/imports-value-wheat

من خلال الشكل البياني نجد أن هناك تذبذبا في قيمة واردات الجزائر من القمح، لكنها تبقى مرتفعة وتكلف الخزينة أموالا طائلة، ومسببة لعجز في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية وإلى امتصاص كبير من العملة الصعبة، ويرجع التذبذب إلى عدم استقرار سوق القمح، وإلى ارتفاع وانخفاض في الدولار.

بصفة عامة نجد أن شعبة القمح في الجزائر، تتميز بضعف الإنتاج والإنتاجية بالرغم من زيادة المساحة المزروعة، وتبقى هذه الشعبة المهمة مرتبطة بالتقلبات المناخية، وكميات التساقط المتذبذبة، ويعتمد على كمية الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، وعلى نوعية البذور المختارة من جهة أخرى، بالإضافة إلى الجانب التقني في مجال تهيئة التربة وانتقاء البذور واستعمال الأسمدة، وتوقيت ذلك وإلى المستوى التكويني للفلاحين الذي يعتبر جد منخفض، أيضا إلى استعمال المكننة في عمليات الحرث والبذور، والتي تبقى تقليدية إلى حد كبير، وتؤدي إلى ضياع الإنتاج خاصة في عمليات الحصاد.

المبحث الثاني: مساهمة منتج الحليب في تحقيق الأمن الغذائي

تعد تربية الأبقار نشاطا جد هام في اقتصاديات الدول، لما توفره من منتجات غذائية لازمة للصحة وتعد هي المنتج الأساسي للحليب، الذي يعد غذاء ضروري كثير الطلب عليه.

المطلب الأول: سلالات أبقار الحليب في الجزائر

تنقسم سلالات الأبقار في الجزائر إلى ثلاث فئات أساسية: (نادية ب.، 2022-2023، صفحة 236)

1. أبقار الحليب المحلية:

الأبقار المحلية هي الأبقار التي تنتمي إلى نفس المجموعة المعروفة باسم أطلس براون العرق البني الأطلسي، وتتميز بالتكيف مع الظروف البيئية الصعبة وتتواجد في المناطق الجبلية مثل جيجل، باتنة، وهذا النوع من البقر لا ينتج الكثير من الحليب، فهي تنتج من ثلاثة إلى أربعة لترات يوميا وإنتاجها يكون بصورة خاصة موجه لتغذيه العجول.

2. الأبقارالمحسنة:

وهي الأبقار التي تنتج عن طريق تصالب متعدد من السلالات المحلية أطلس براون والسلالات المختلفة المستوردة لتحسين إنتاج هذه السلالات المستوردة، التي لديها إمكانيات وراثية عالية في الإنتاج وتمثل من 42إلى 43% من الثروة الحيوانية الوطنية، وتوفر 40% من إنتاج الحليب.

3. الأبقار المستوردة(الحديثة):

يتم استيراد هذا النوع من أوروبا، ويتكون من سلالات ذات إنتاجية عالية، وتتمركز في المناطق ذات الإنتاج الوفير للأعلاف والرعي الحضري، وتشمل هذه الأبقار سلالات منها: Frisonne ; pienoire ;pie rouge de l'est ; tarentaise ; holstein.

المطلب الثاني: تطور إنتاج الحليب وعدد الأبقار

تقوم شعبة الحليب على سلسلة عمليات الإنتاج، وجمع الحليب الطبيعي، وتحويله ثم توزيعه، حيث تعتبر شعبة الحليب هي أحد فروع الصناعات الغذائية القائمة على شراء الحليب الطبيعي من المربيين، وتحويله إلى منتجات مختلفة لتلبية متطلبات السوق.

وتعرف صناعة الحليب تدخلا من خلال دعم إنتاج حليب الأبقار ودعم أسعارها لمواجهة للاستهلاك، ما أدى إلى تزايد استهلاكه وعدم تغطيته للطلب، ما أدى إلى وجوب زيادة الواردات من أجل تغطية النقص الذي تعاني منه، وبالتالي تحقيق أمن غذائي في هذه الشعبة الهامة، خاصة مع تزايد عدد السكان، الذي سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب.

وتتكون شعبة الحليب من ثلاث أقسام: (وليد ز.، 2020، الصفحات 23-37)

- مربي ومستوردي الأبقار.
- منتجي ومستوردي أغذية المواشي، ومستوردي مسحوق الحليب.
- المستهلكون.

جدول رقم (12): تطور انتاج وجمع الحليب

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج الحليب (مليار لتر)	2.63	2.93	3.09	3.37	3.55	3.75	3.60	3.52	3.06
جمع الحليب (مليون لتر)	393.31	536.36	700.99	831.95	903.6	944.91	879.82	975.97	393.31

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

من خلال الجدول رقم 12 نجد أن:

إنتاج الحليب في الجزائر عرف تزايدا مستمرا، خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2015 وذلك بعد تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي أدت إلى تحسن كمية الحليب المنتجة.

أما في سنة 2017، نلاحظ تراجعا في إنتاج الحليب الذي بلغت 3.52 مليار لتر منها 2.58 مليار لتر من حليب الأبقار أي ما يوافق بالتقريب النسبة 73% .

ونظرا لإتباع سياسة استهلاكية مدعمة مما أدى إلى رغبة مربي الأبقار لتوجيهه الإنتاج اللحوم أو إلى الإنتاج المختلط،" لحوم وألبان "، لما تحققه اللحوم من أرباح على عكس هامش الأرباح الطفيفة المنجرة من الحليب، حيث كانت توجه الأبقار لتغذية العجول بعدها يتم توجيهها للذبح، ما أدى إلى كبح التوسع في إنتاج الحليب داخل الوطن.

أما فيما يخص جمع الحليب، فنجد أن هناك ارتفاعا منه منذ 2010 إلى 2015 وهذا يرجع لإعطاء السلطات المحلية اهتماما جليا لهذا القطاع، في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ومساهمة الدولة من خلال منح قروض ودعم للإنتاج في تطوير فرع الحليب، من خلال دعم المزارعين والمربين، وكذلك توفير الآلات الخاصة بالألبان.

ففي سنة 2015 وصل جمع الحليب إلى 944.91 مليون لتر واستمر بالتزايد تارة والنقصان تارة أخرى، ليتم جمع 975.97 سنة 2017 باعتبار هذه السنة هي السنة التي حققت أكبر كمية تتم جمعها خلال العشر سنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من التحسنات التي نلاحظها في إنتاج وجمع الحليب، إلا أننا نجد أن هناك نقص دائم وتضارب كبير في هذه المادة الضرورية، نظرا لعدم قدرة الإنتاج المحلي لتغطية الطلب المتزايد عليه كذلك من الملاحظ أن معدل جمع الحليب لا يزال منخفضا، وهذا يعود لعدة أسباب من بينها سوء التنظيم والتسيير وعدم الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة سواء المادية أو البشرية,

جدول رقم (13) :عدد الأبقار وانتاج الألبان والأعلاف الخضراء

السنوات		متوسط الفترة (2009–2013)	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الأبقار (ألف رأس)		1634.68	250.00	2150.00	2081.31	1895.13	1816.00	/	1780.59
إنتاج الألبان(ألف طن)		2972–3758	3649	3895.00	3586.53	3521.21	3280.00	3189.24	3354.70
الأعلاف الخضراء المساحة (ألف هكتار)	المساحة	282.124	426.780	384.501	1250.95	1150.61	878/01	509.92	209.09
	الإنتاجية	58200.00	5817.892	4721.23	3835.21	3531.21	5569.34	6791.17	/
	الإنتاج	16419.617	2482.960	2584.509	4797.64	4063.03	4889.95	3462.95	2088.30

المرجع: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 35–42

تعد تربية الأبقار نشاطا جد هام في اقتصاديات الدول، لما توفره من منتج غذائي لازم للصحة فهي المنتج الأساسي للحليب.

ومن خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أنه لم يعرف عدد الأبقار خلال الفترة من 2010 إلى 2020 وتيرة متجهة نحو الزيادة، بل نلاحظ أنها عرفت تراجعا واضحا مقارنة بسنة 2015 التي سجلت تطورا واضحا في عدد رؤوس الأبقار بـ 2150.00 رأس، وبالتالي زيادة إنتاج الألبان لوجود علاقة طردية بينهما، فكان إنتاج الألبان بـ 3895.00 ألف طن، وهذا يعود لتوفر إنتاجية الأعلاف الخضراء، على مدار السنة من أجل رفع القدرات الإنتاجية من الحليب، لغرض زيادة إنتاجه.

ومن ثم بدأ التناقص التدريجي في عدد الأبقار،إلى غاية 2020 تسجيل1780.59ألف رأس، وهذا يرجع لتناقص مساحة الأعلاف الخضراء التي قدرت ب209.09 فهي تشغل نسبة جد ضئيلة ويعود ذلك لحرائق الغابات والأضرار الجسيمة المترتبة عليه، وتفوق عدد كبير من الثروة الحيوانية وهلاك الثروة النباتية.

وتبقى الجزائر في معاناة نقص عدد الأبقار لأسباب عدة أهمها نقص الأعلاف وتوجيه الأبقار نحو الذبح، لتوفير اللحوم وكذا عدم العناية بالمراعي أدى إلى نقص الأعلاف، وخروج من هذه يجب إتباع برامج كفيلة هدفها تنظيم المراعي،زيادة الأعلاف، والتي يجب توفيرها بأسعار تناسب المربين، وفق خطط علمية مدروسة مسبقا، لتحسين أداء الأبقار والحفاظ على الأبقار الحلوب ومراقبة عمليات الذبح.

كذلك نجد عدم توفير الظروف الملائمة للأبقار خاصة المستوردة منها، فهي في حاجة إلى رعاية وبيئة خاصة لإنتاج كميات معتبرة من الحليب، وعدم احترام المربيين لهذه الشروط التي ستمكن الأبقار من زيادة مردودها الإنتاجي للحليب.

المطلب الثالث: تطور واردات الحليب ونسبه الاكتفاء الذاتي

لكون الحليب من المكونات الأساسية للغذاء، وأحد المصادر الجد هامة التي يحتاجها جسم الإنسان والحفاظ على قوته وحيويته، ومن خلال ما سبق نجد إن إنتاج الحليب لم يكن بالمستوى المطلوب، ولم يكف متطلبات المجتمع، مما استوجب البحث عن حلول كفيلة بتوفير منتج الحليب بالكميات الكافية، لمتطلبات السوق فسعت الدولة إلى التوجه إلى استيراد هذا المنتج لتحقيق أمنها الغذائي منه.

أولا: واردات الحليب

جدول رقم (14) واردات جملة الألبان ومنتجاتها (معادل لبن سائل)

الكمية: ألف طن ، القيمة: مليون دولا أمريكي

السنة	متوسط الفترة 2008-2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الكمية	2816.94	1983.95	3516.68	728.82	762.56	682.56	757.98	644.09	1271.85
القيمة	1161.97	920.95	1769.97	1168.61	976.48	1377.38	1279.97	1116.13	1269.98

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية مجلد 35-42

تحليل واردات الألبان:

تسعى الجزائر إلى تعزيز استيراد منتج الحليب لضمان توريد الحليب ومنتجات الحليب المنخفضة التكلفة، لتحقيق الأمن الغذائي لهذه المادة الإستراتيجية، وهي تسعى لتطوير استراتيجيات حقيقية لهذه المادة، لتفادي مواجهة الخلل.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم ارتفاعا في واردات الألبان ومنتجاتها سنة 2014 مقارنة ب 2013 لأنها سجلت إنتاج للحليب يقدر بحوالي 3.55 مليار لتر سنة 2014 مقابل 3.37 مليار لتر سنة 2013، كما كان جمع الحليب سنة 2014 ب 903.6 مليون لتر مقابل 831.95 من سنة 2013 لتتناقص كمية الواردات سنة 2015 وتتقلص الى 728.82 مليون دولار أمريكي نتيجة توفر إنتاج الحليب،الذي بلغ 3.75 مليار لتر كأكبر سنة حققت فيها الجزائر كأعلى إنتاج للمادة الخام.

ونلاحظ ارتفاع في كمية الحليب المستوردة سنة 2020 بمقدار1271.85، وارتفاع فاتورة الواردات إلى

1269.98، مليون دولار أمريكي وهذا يعود لعدم استقرار السوق الخارجية، والسوق الداخلية لهذا المنتج، ويفسر تطور الواردات من حيث القيمة والكمية إلى الارتفاع الحاد في أسعار الحليب البودرة في الأسواق العالمية، ويرجع هذا إلى التغير المناخي العالمي، وما سببه الجفاف من تأثير على الدول المنتجة للحليب، وكذلك توجيه الحليب إلى منتجات مشتقة من الحليب والسعي على تطويرها وتحسينها بما يحقق إشباع رغبات المستهلكين، أدى إلى نقص منتج مسحوق الحليب في السوق، وكذا بسبب آخر نجده يتأثر بنقص قيمة الدينار الجزائري.

كذلك من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع فاتورة واردات الحليب سنة 2017 لتبلغ 1377.38مليون دولار مقابل976.48 سنة 2016، لتعيد الانخفاض سنة 2018 - 2019 وهذا لاعتماد عدة آليات لتأطير الواردات من السلع، والمنتجات الغذائية لتقليص العجز التجاري، وترقية الصناعات الوطنية نتيجة نقص الإيرادات من العملة الصعبة، نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ثانيا: الاكتفاء الذاتي وتطور الفجوة الغذائية

جدول رقم (15)الاكتفاء الذاتي وتطور الفجوة الغذائية لمنتج الحليب

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الاكتفاء الذاتي%	51.6	52.9	51.6	63.17	62.87	65.16	62.16	59.91	50.05	57.62
نسبة الفجوة الغذائية%	48.4	47.1	48.4	36.83	37.13	34.84	37.84	40.09	49.95	42.38

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية المجلد 36-42

تحليل الاكتفاء الذاتي:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي في مادة الحليب قد تراوحت بين 50% و 65% خلال فترة الدراسة من 2010 إلى 2020، حيث تأرجحت بين الزيادة حينا والتراجع حينا آخر، لتصل نسبةالاكتفاء الذاتي من منتج الحليب 65.16%.

ليبدأ التناقص ليصل إلى أقل نسبة محققة عام 2018 ب 50.05 ليعيد الارتفاع سنة 2019 بزيادة تقدر بـ 7%، إلا أن الإنتاج المحلي لم يتمكن من تغطية الطلب المتزايد على هذه المادة، الأمر الذي استدعى تغطية النقص بالاستيراد، الذي استهدف بودرة الحليب دون غيرها.

وبالنظر للفجوة الغذائية التي تعتبر عبارة عن عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء، لمواجهة متطلبات الاستهلاك الكلي المحلي، وهي تقيس مدى المشكلة الغذائية، التي تعاني منها البلد ويتم قياسها بحساب الفرق بين الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي، وبين إجمالي المنتج منها محليا وكلما ازداد الفرق فهذا دليل على عدم قدرة الاقتصاد على توفير الاحتياجات الضرورية، ويتم تغطية الفجوة وعن طريق الاستيراد. (نادية ب.، 2022-2023، صفحة 285)

ونلاحظ من خلال الجدول اتساع الفجوة الغذائية للحليب، نظرا لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب

المتزايد على مادة الحليب وزيادة استهلاك مادة الحليب، ولتقوية شعبة إنتاج الحليب يجب تطبيق استراتيجيات وسياسات لتطوير هذه الشعبة، والتخلي عن سياسة الدعم وترك الأسعار، تخضع لسعر السوق وكذا توفير الأعلاف الخضراء، والاهتمام بالمساحات الرعوية وتنميتها، واستغلال الأراضي الغير مشتغلة لتوفير مساحات كافية لزراعة الأعلاف وتوفير غذاء كافي للأبقار.

المبحث الثالث: دراسة استشرافية لمنتج القمح والحليب في الجزائر

يعتبر موضوع الاستشراف المتمثل في الحقول المعرفية المهمة في الدراسات الإستراتيجية، وتتم عملية الاستشراف وفق مناهج دقيقة، ويعد السيناريو الأكثر شمولا لتحليل الظاهرة عبر كل الاحتمالات الممكنة الحدوث، ويمكن

تعريف تقنية السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسارات

التي يمكن أن تؤدي لهذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من وضع راهن أو وضع ابتدائي مفترض. (صيفي، 2022، صفحة 1001)

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بدراسة إستشرافية لمنح القمح والحليب، من خلال ثلاث سيناريوهات

وهي: السيناريو التفاؤلي، التشاؤمي، الخطي.

المطلب الأول: سيناريوهات لإنتاج القمح في الجزائر

أ. سيناريو تفاؤلي لإنتاج القمح في الجزائر:

ويتحقق من خلال:

1. تغيرات مناخية إيجابية:

- تأقلم أنماط الأمطار مع مواسم الزراعة بشكل يدعم نمو المحاصيل.
- تطوير نظم ري فعالة، تقليل استهلاك المياه تحافظ على الإنتاجية حتى في فترات الجفاف.

2. تطور السياسة الفلاحية:

- من خلال تبني الحكومة سياسة مستحقة لإنتاج القمح وتقديم الدعم المالي، والتقني للفلاحين إنشاء

شراكات مع المنظمات الدولية لتحسين القدرات الزراعية.

- إدخال تقنيات متطورة

3. استقرار اقتصادي واستثمارات:

من خلال توجيه استثمارات كبيرة نحو تطوير البنية التحتية الزراعية، وتنمية القطاع المالي وتوفير قروض ميسرة للفلاحين.

4. تقدم تقني وبحثي:

- الاعتماد على تقنيات حيوية واستخدام سلالات قمح مهجنة تتميز بمردودية عالية، ومقاومة للأمراض والتغيرات المناخية.

التأثيرات المتوقعة:

- **زيادة في الإنتاج:**

تحقيق إكتفاء ذاتي وتقليل الاستيراد، كما يمكن أن يحدث فائض في الإنتاج، يمكن توجيهه للتصدير مما يعزز مداخيل البلاد من العملة الصعبة,

- **تحسين في مؤشرات الأمن الغذائي:**

تحقيق سيادة غذائية وتحسين مستوى معيشة الفلاحين و تعزيز التنمية في الأرياف والمناطق الفلاحية.

- **أثار اجتماعية واقتصادية ايجابية:**

خلف فرص عمل جديدة وتطوير المهارات والكفاءات الفلاحية وتنشيط الصناعات الغذائية وتعزيز الصادرات الجزائرية.

فمن خلال ما تقدم نستطيع تقديم إستراتيجيات لتعزيز هذه النتائج الايجابية من خلال:

- تزويد الفلاحين بالتعليم والتدريب على الزراعة الذكية والمستدامة، تحسين البحث والتطوير والاستثمار في مراكز الأبحاث الزراعية، لتطوير تقنيات جديدة.
- التسويق والتجارة وتعزيز قنوات التوزيع الداخلية والخارجية وفتح أسواق جديدة للمنتجات الفلاحية.
- سياسة دعم من خلال وضع إجراءات لحماية الفلاحين، من التقلبات السوقية وضمان استقرار الأسعار.

إن هذا السيناريو التفاؤلي، يحفز على التخطيط الايجابي ويشجع على اتخاذ إجراءات مقصودة لتعزيز النمو والاستدامة في القطاع الفلاحي وهذا ما يوضح رؤية الحكومة الجزائرية من خلال زيادة الدعم المؤسسي للقطاع الفلاحي، وقد اتخذ أشكالا عديدة منها توفير البذور مجانا لمنتجي الحبوب، وزيادة دعم الأسمدة إلى 50%، ودعم بناء الآبار وتركيب 60% من أنظمة الري التكميلي، كما تم تخصيص ميزانية لتعويض الفلاحين المتضررين من الجفاف، وفي إطار المكننة لزيادة الإنتاجية، تم تخصيص ميزانية قدرها 48.1 مليار دينار لشراء الآلات الزراعية وتصميمها على جعل الجنوب الكبير الجزائر قررت إنشاء أقطاب زراعية لتكثيف الحبوب، وكل هذا للوصول إلى مليون هكتار بحلول نهاية 2025 ورفع إنتاجية الهكتار من 15 ق/هـ إلى 30 ق/هـ.

ب. السيناريو الخطي:

الافتراضات الأساسية للسيناريو:

1. ثبات التغير المناخي:

- فالتقلبات الموسمية مستمرة وتبقى كما في السنوات السابقة، دون حدوث تغيرات جذرية.
- معدلات التساقط ودرجات الحرارة، تبقى ضمن المعدلات التاريخية المسجلة.

2. استقرار السياسة الزراعية:

فالحكومة تستمر في تقديم مستوى الدعم الحالي، دون زيادة ملحوظة أو تقليص كما أنه لا يوجد تطور في السياسات الخاصة بالبحث الزراعي وتطوير البنى التحتية.

3. توازن السوق الاقتصادي:

فأسعار القمح والمستلزمات الزراعية تبقى مستقرة نسبيا بدون تقلبات سعرية كبيرة كما أن سياسات الاقتصاد الكلي والقوى العاملة في الفلاحة تبقى مماثلة للوضع الحالي.

4. **مستوى مستقر للأمراض والآفات:**

فالمشاكل تبقى على حالها دون ظهور تحديات جدية أو حلول فعلية.

النتائج المتوقعة:

- **إنتاج مستقر للقمح:**

يبقى قريبا من المعدلات الحالية ولا تتغير بشكل فارق ويبقى الاعتماد على الواردات ثابتا لتلبية الطلب المحلي على القمح.

- **انعكاسات اجتماعية واقتصادية متوسطة:**

الركود في تطوير القطاع الفلاحي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للمناطق الريفية كما تبقت البطالة ومستويات الدخل في المناطق الريفية دون تغيير يذكر.

- **استمرار التحديات القائمة:**

لا تحدث تحسنات كبيرة في الأمن الغذائي، وتظل التبعية الغذائية والاعتماد على الأسواق الخارجية، كما يبقى الفلاحون مستمرون في مواجهة نفس التحديات من نقص الدعم وتقادم التقنيات الزراعية.

- **الاستراتيجيات المقترحة لحالة السيناريو الخطي:**

- مراقبة مستمرة للأوضاع والاستعداد لإجراءات وتعديلات إذا ما طرأت تغييرات جوهرية.
- تأمين احتياطي القمح لمجابهة أي تقلبات طارئة.
- الاستمرار في تطبيق برامج الدعم الحالية بهدف الحفاظ على الاستقرار.

ت. سيناريو تشاؤمي لإنتاج القمح:

1. التغيرات المناخية:

- شح المياه وزيادة موجات الحرارة تؤدي إلى تقلص المساحة القابلة للزراعة.
- اضطرابات الأحوال الجوية التي تؤدي إلى الإضرار بالمحاصيل من خلال الجودة والكمية.

2. سياسات فلاحية غير كافية:

- عدم وجود استثمارات كافية في البنى التحتية الريفية، من خلال استعمال تقنية الري أو أماكن التخزين.
- نقص الدعم الحكومي للفلاحين من حيث القروض المسيرة والتأمين.

3. الظروف الاقتصادية:

- التضخم المرتفع الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، وتقليل القدرة الشرائية، كما أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يزيد من تكلفة الاستيراد للمدخلات الزراعية.

4. الآفات:

انتشار الآفات مثل سوسة القمح، أو الفطريات يسبب عدم توافر المبيدات، أو الاستخدام الغير فعال لها.

التأثيرات المتوقعة:

- **التناقص في الإنتاج:**

يؤدي فشل الموسم الفلاحي إلى نقص الإنتاج المحلي، مما يعمل على تزايد الاستيراد هذا ما يعرض الجزائر إلى أن تكون عرضة للتقلبات السعرية في السوق العالمية.

- **تدهور الأمن الغذائي والتنمية الريفية:**

فنقص القمح يؤدي إلى أزمات توفير الخبز الذي يعتبر غذاء رئيسيا، وتدهور أحوال الفلاحين فقد تجبر بعض الأسر على ترك الأراضي الزراعية، ما يضعف الاقتصاد والتنمية في الريف.

- **الآثار الاجتماعية والسياسية:**

ازدياد معدلات الفقر والبطالة يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية الضغط على الحكومة لزيادة الدعم الغذائي، والمعونات الاجتماعية، ما يثقل كاهن الموازنة الحكومية.

- **استراتيجيات للحد من المخاطر:**

من خلال:

- **استثمارات موجهة:**

✓ إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية المائية، وتخزين الحبوب.

✓ تحسين طرق الري والاعتماد على الطرق الحديثة فيه، وتطوير طرق زراعية تحافظ على الماء وتكون مقاومة للظروف المناخية.

- **برامج الدعم الزراعي:**

✓ وتوفير تأمين ضد المخاطر الزراعية للمزارعين.

✓ سياسات لتشجيع الفلاحين على استخدام تقنيات جديدة ومستدامة في الزراعة.

✓ تشجيع التنوع البيولوجي، وزراعة محاصيل بديلة لتقليل المخاطر.

- **تطوير البحث العلمي:**

✓ وتعزيز البحوث المتعلقة بتطوير أنواع قمح مقاومة للأمراض، والجفاف وذات مردودية عالية.

✓ إن هذا السيناريو التشاؤمي هو أداة تحليلية تساعد على التخطيط واتخاذ قرارات استباقية، ووضع إجراءات تصحيحية للحد من الأضرار والتبعات المحتملة.

المطلب الثاني: سيناريوهات لإنتاج الحليب في الجزائر

في هذا المطلب سنحاول وضع السيناريوهات الثلاثة لإنتاج الحليب في الجزائر.

1. السيناريو التفاؤلي:

من خلال هذا السيناريو تتطلع لتحسين إنتاج الحليب من خلال سلسلة من التغيرات الإنتاجية والابتكارات.

أ. تحسين المناخ الزراعي:

واستخدام تقنيات زراعية تتناغم مع الظروف المناخية، لزيادة مردود الأعلاف واستصلاح الأراضي، وتطوير سبل الري لتحسين توفير غذاء للأبقار.

ب. تطوير برامج الدعم الحكومي:

- إطلاق برامج متكاملة لدعم المزارعين لتحسين مزارع الأبقار وتوسيعها.
- الاستثمار في البحث العلمي وتطوير تقنيات حديثة لزيادة إنتاج الحليب والإنتاج الحيواني.
- استخدام تكنولوجيا مقدمة لإدارة القطعان وتعظيم كفاءة الإنتاج وتحسين الصحة الحيوانية من خلال برامج التغذية والرعاية البيطرية.
- تكوين فلاحين متخصصين في رعاية الأبقار، وإنشاء مستثمرات نموذجية لتربية الأبقار وإنتاج وجمع الحليب.

ت. تعزيز البنية التحتية:

- بناء وتحديث البنية التحتية لتخزين الحليب، ونقله مما يقلل فقدان الإنتاج.
- تطوير القنوات لتسويق فعالة لضمان وصول الحليب إلى الأسواق بسرعة وسلامة.

- **التأثيرات المتوقعة للسيناريو:**

1. زيادة الإنتاج والجودة:

- رفع مستويات الإنتاج وتحسين جوده الحليب.
- القدرة على تلبية الطلب المحلي والولوج إلى الأسواق الدولية.

2. تحسين الأوضاع الاقتصادية للمزارعين:

- وتحسين الدخل وتحسين المستوى المعيشي لمنتجي الحليب.
- تشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة في هذه التبعية المهمة.

3. استقرار الأمن الغذائي:

- تقليل الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- **الاستراتيجيات لزيادة الإنتاج:**

- تطوير مهارة الفلاحين والعاملين في قطاع إنتاج الحليب.
- تشجيع الابتكارات في مجال التغذية الحيوانية وصحة الأبقار.
- وضع سياسة تجارية تحفز الإنتاج المحلي وتحميه من المنافسة الخارجية.
- إن هذا السيناريو التفاؤلي يتطلع لزيادة الكفاءة في الإنتاج والاستثمار في قطاع الحليب، وتحقيق نتائج ايجابية طويلة الأجل.

وقد وقعت الجزائر اتفاق شراكة مع قطر لإنجاز مزرعة أبقار ومصنع لإنتاج الحليب، على مساحة تفوق 100ألف هكتار، وباستثمار قيمته 3.5 مليار دولار لإنجاز منظومة متكاملة زراعية صناعية لتربية الأبقار، وإنتاج الحليب المجفف، ومشتقاته هذا المشروع الذي سيسمح بإنتاج 50% من احتياجات الجزائر من مسحوق الحليب، وكذلك رفع إنتاج اللحوم وزيادة عدد رؤوس الأبقار.

2. السيناريو الخطي:

يفترض استقرار الأوضاع الحالية وعدم حدوث تغيرات كبيرة، وفيما يلي ما قد يبدو عليه إنتاج الحليب وفق هذا السيناريو:

أ. استمرار الظروف المناخية:

وبقائها مستقرة دون حدوث تغييرات ملحوظة على إنتاج الأعلاف، أو الحد من إنتاج الحليب.

ب. سياسات الدعم الحكومي:

تستمر على مستويات الدعم لمنتجي الحليب.

ت. ثبات الطلب السوقي:

الطلب على الحليب يبقى مستقرا مع تقلبات طفيفة في الأسعار بما يتوافق مع النمو السكاني، الحفاظ على مستوى الاستيراد لبودرة الحليب والأعلاف دون حدوث تقلبات كبيرة في الأسعار العالمية.

ث. استقرار البنية التحتية والخدمات:

تبقى البنية التحتية للتخزين والنقل دون تحسن ملحوظ أو تدهور كما تبقى الخدمات البيطرية والدعم التقني بالمستوى الحالي.

- **التوقعات والنتائج:**

- الإنتاج يبقى قريبا من المعدلات الحالية، مع نمو يتبع الزيادة السكانية.
- يواصل المنتجون الاعتماد بشكل أساسي على الطرق التقليدية في الإدارة والإنتاج.
- الاستثمار في القطاع يستمر بوتيرة بطيئة، نظرا للعائد المالي المحدود.
- الاستمرار في استيراد الأعلاف بودرة الحليب مما يكلف الخزينة العمومية أموالا كبيرة.

3. السيناريو التشاؤمي:

ويفترض هذا السيناريو تدهور الظروف المؤدية إلى انخفاض الإنتاج.

أ. تراجع الظروف المناخية:

- تغيرات مناخية قاسية تؤدي إلى فصول جافة مطولة تضر بالمراعي، وتقلل موارد الغذاء للأبقار.
- زيادة حدة موجات الحر ما يؤثر سلبا على الصحة البدنية والإنتاجية للأبقار.

ب. أزمة أعلاف ومشكلات صحية وبيطرية:

- ارتفاع أسعار الأعلاف اللازمة لتغذية الأبقار بسبب ندرة المواد الأساسية أو غلاء الاستيراد.
- قلة دعم الدولة للمزارعين في توفير العلف بالجودة والكمية الكافية.
- انتشار الأمراض بين القطعان بسبب نقص الخدمات البيطرية واللقاحات.
- استخدام غير مراقب للمضادات الحيوية قد يؤدي إلى مقاومة المضادات الحيوية.

ت. ضعف البنية التحتية:

- نقص الاستثمارات في البنية التحتية اللازمة لتخزين الحليب مما يؤدي إلى فقدان جزء من الإنتاج.

ث. سياسات حكومية غير كافية:

- عدم وجود حوافز مناسبة أو برامج تطوير لتحسن النتائج والإنتاجية.
- ضعف التنظيم وقلة الشفافية في سلسلة القيمة لقطاع الحليب.

- **التأثيرات المتوقعة:**

- انخفاض كمية الحليب المنتجة محليا ما يزيد اللجوء إلى الاستيراد واستنزاف العملة الصعبة.

- التقلبات في أسعار السوق العالمية ما يعرض البلاد لمخاطر اقتصادية إضافية.
- تراجع الدخل للمزارعين يؤدي إلى تقليل الاستثمار في هذا القطاع.

- **الاستراتيجيات المقترحة للتخفيف من المخاطر:**

أ. تحسين إدارة الموارد المائية والبيطرية:

- تطوير نظم الري وحفظ المياه لتحسين إنتاجية المراعي وتوفير الأعلاف.
- دعم الخدمات البيطرية والرعاية الصحية، وتوفير لقاحات لمنع تفشي الأمراض وتعزيز صحة القطعان.

ب. إصلاحات في السياسات الزراعية:

تطوير برامج دعم حكومية متينه وفاعلة تركز على استدامة قطاع الحليب.

خلاصه الفصل الثاني:

ومن خلال هذا الفصل نجد أن هناك تغير في المساحات المزروعة لمنتج القمح من موسم فلاحي لأخر وبقاء المردودية في الهكتار الواحد ضئيلة وهذا راجع للتغيرات المناخية و كذا مستوى تساقط الامطار المتذبذب والعقبات التكنولوجية ومستوى استخدام الأسمدة والميكنة وعدم نجاعة السياسات والاجراءات والتدابير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لهذا نجد أن الجزائر تلجأ لتغطية احتياجاتها من مادة القمح عن طريق الاستيراد فهي تعاني من فجوة غذائية كبيرة من هذا المنتج الاستراتيجي تصل إلى 70% وهذاما يكلف الخزينة أموالا كبيرة بالعملة الصعبة وأما منتج الحليب فتواجه نقصا فادحا في هذه المادة المهمة رغم جهود الدولة المبذولة لتنمية فرع انتاج الحليب وهذا راجع لعدة أسباب أهمها سوء التعامل مع الأبقار المستوردة مما ينقص من انتاجيتها للحليب فتوجه للذبح لتحقيق هامش ربح أكبر .ما أن غلاء الأعلاف ونقص الجودة والمساحات المزروعة أدى إلى نقص انتاجية الأبقار وتسجيل فجوة غذائية في مادة الحليب وصلت إلى 50%، مما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الطلب المتزايد للسكان هذا ما يكلف الدولة أموالا طائلة بالعملة الصعبة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا توصلنا إلى ان القطاع الفلاحي هو ركيزة الأمن الغذائي وهو السبيل الأمثل نحو تحسين مستوى الأمن الغذائي وأحد أهداف السياسة الزراعية التي تؤدي الى زيادة الإنتاجية الا انه لا يزال بعيدا على تحقيق الهدف المرجو منه، حيث سطرت الدولة الجزائرية له العديد من البرامج والمخططات خلال الفترة 2010-2020 ومن خلال الاحصائيات المقدمة حول إمكانيات الجزائر وما يتم إنتاجه من محاصيل زراعية وحيوانية تبين انها غير مناسبة لحجم الامكانيات ولم تحقق اكتفاء ذاتيا إلا في بعض المحاصيل اما الشعب الاستراتيجية والتي خصصنا لها دراستنا (القمح والحليب) فإنها تعاني من فجوة غذائية كبيرة وخطيرة تجعل الجزائر في تبعية غذائية للخارج وعرضة للتقلبات السعرية كما تكلف اموالا ضخمة بالعملة الصعبة ليتم استيرادها من اجل تحقيق أمنها الغذائي .

فعمليات الإصلاح الزراعي والسياسات المنتهجة لم تحقق الهدف المرجو منه للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق اكتفاء ذاتي، فحاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة اشكالية دور الانتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والتي هدفت إلى ابراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في منتجي القمح والحليب وابراز دور السياسات الفلاحية في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وبناء على الاشكالية المطروحة والفرضيات التي تبنيناها توصلنا إلى ما يلي:

1- اختبار صحة الفرضيات:

من خلال النتائج الموصل إليها تم اختبار الفرضيات على النحو التالي :

- ✓ يعتمد الانتاج الفلاحي الجزائري على الأمطار وبما أن الجزائر تقع في المناخ الجاف وشبه الجاف فهي معرضة للجفاف وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى فإن الظروف المناخية غير المنتظمة أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الانتاج والمردودية معا.
- ✓ في اطار السعي المتواصل للدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي فقد اتبعت سياسات وبرامج مختلفة وقد شهدت فترة الدراسة برنامج التجديد الفلاحي 2010/2014والذي خصص ظرف مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار والمخطط الخماسي 2015/2019 الذي يعتمد على ثلاث ركائز هي الزراعة والثروة الحيوانية، الغابات والأحواض المائية،الصيد وتربية الأحياء المائية. وقد عملا هذين البرنامجين على تطوير الانتاج الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ من خلال تتبع الاحصائيات والأرقام المأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء والمنظمات الدولية المختلفة نجد بأنه تحقق اكتفاء ذاتي يصل ل 100% في بعض المنتجات كالخضراوات أما المنتجات الأخرى التي يعتمد عليها المستهلك الجزائري في غذائه فهناك فجوة غذائية خطيرة وهذا ما يثبت خطأ الفرضية الثالثة .

2- نتائج الدراسة :

- ✓ يعاني القطاع الفلاحي من مشاكل ومعوقات تؤثر على الانتاج والانتاجية ،خاصة السياسات الفلاحية المتعاقبة التي لم تكن فعالة وفشلها في ظل التغيرات المناخية .
- ✓ تعاني الجزائر من تبعية وفجوة غذائية خطيرة تجعل البلد رهين التقلبات في الأسوق الدولية وأسعار الصرف.
- ✓ أهم ما يميز انتاج القمح هو انتاجه الضعيف بالرغم من تكثيف زراعته واستقرار المساحات المزروعة إلا أن مستويات الانتاج تتميز بالتذبذب الكبير وكذا تدني المردودية في انتاجه .
- ✓ من جملة العوامل التي ساهمت في الفجوة الغذائية للحليب هي التعامل الغير سليم مع الابقار المستوردة والذي يضعف من إنتاجها للحليب بالإضافة إلى غلاء الأعلاف ونقص الجودة فيها.
- ✓ تعتمد الجزائر على الخارج لتغطية العجز وهذا ما تؤكده حجم الواردات المتزايد في السلع الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع.
- ✓ تسجيل فجوة غذائية في مادة الحليب خلال فترة الدراسة تصل إلى 50% ومن المتوقع زيادتها خاصة مع زيادة عدد السكان .
- ✓ تسجيل فجوة غذائية في مادة القمح خلال فترة الدراسة تصل إلى 70% ومن المتوقع زيادتها خاصة مع زيادة عدد السكان .

3- التوصيات

- ✓ حوكمة القطاع الفلاحي وتحسين أنظمة الري بدعم الفلاحين بأنظمة ري مقتصدة للماء وبذور مقاومة للجفاف ومتابعة عمليات الحرث والبذر .
- ✓ استخدام تقنيات زراعية حديثة ومتطورة والتوجه نحو الزراعة الذكية
- ✓ دعم البحوث الزراعية لتطوير تقنيات جديدة ملائمة للظروف المحلية
- ✓ اعادة النظر في تربية الأبقار الحلوب وتوفير تكوينات للمربين وعدم توجيهها للذبح
- ✓ احترام خصوصية المناطق واختيار نوعية الأبقار المناسبة لكل منطقة من مناطق الجزائر وتوفير الأعلاف بالكميات والجودة المناسبة وتوفير رعاية صحية لها.
- ✓ اعداد استراتيجية للأمن الغذائي عن طريق تفاعل كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمستثمرين المحليين والأجانب وقطاع الصناعات الغذائية للنهوض بالقطاع الفلاحي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القواميس

1. صحيح البخاري، (بلا تاريخ). 226/1 . رقم 232.

ثانيا: الكتب

1. أمال عبدالله فوزي (2007)، الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء، الطبعة الأولى ، الأردن: الجنادرية.
2. عبد اللطيف بن أشنهو (1982)،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62-80)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. مُحَمَّد السريتي (2000)، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية ، الاسكندرية مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر .
4. مُحَمَّد السيد عبد السلام (1998)، الأمن الغذائي للوطن العربي، الكويت: عالم المعرفة.
5. منير إسماعيل أبوشاور و أمجد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة (2011)، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، عمان الأردن، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
6. موسى الفياض و عسير أبورمان (2009)، الوقود الحيوي أفاق مخاطر وفرص، الأردن: المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. دبار حمزة (2018-2019)، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر 2005- 2016، دكتوراه تخصص اقتصاد ، جامعة بسكرة.
2. ريم غرنب (2021-2022)، دور السياسات المائية في ترشيد استغلال الموارد المائية في الجزائر 2000-2001، دراسة حالة الطارف .
3. فيروز بوشتويط (2019-2020)، أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودة الموارد الطبيعية. دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه ، الجزائر، جامعة سطيف 1
4. بلورغي نادية (2022-2023)، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. دراسة تحليلية لمنتج الحليب 2001-2019 دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة.
5. مبروك قوسمي،الأمن الغذائي في الجزائر 2008-2018، دكتوراه علوم اقتصادية .

6. مُحَّد شريفي (2015-2016)، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على أمنها الغذائي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية.
7. مُحَّد غردي (2011-2012)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2015-2025، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، الجزائر، جامعة الجزائر.
8. يمينة لونيس، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه
9. عبة, فريد. (2018). اثر الاصلاحات الزراعية على تطوير القطاع الزراعي في الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة مُحَّد خيضر بسكرة

10. رابعا: المجلات

1. إبراهيم عبد الحفيظ (2023)، وضعية الأمن الغذائي من خلال مؤشرات توفر الغذاء، مجلد 6 العدد 2 ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة.
2. الاتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة (2014)، البلاد العربية نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي ، بيروت، لبنان.
3. أسماء حشلاف، مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
4. بن نور الدين زين الدين (فيفري, 2021)، الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة دفاتر بوداكس.
5. بوجمعة منير.
6. تزاني بن علي فاطمة (نوفمبر, 2014)، العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العلمية لحلها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، جامعة الشلف.
7. الجسري نبيلة، أمن الموارد المائية في الجزائر، مجلة أبحاث.
8. جمال جعفري العجالة عادل (2018)، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000، المجلد 10، العدد 2 ، الجلفة، جامعة الجلفة، الجزائر : مجلة دفاتر اقتصادية.
9. خيرة مغربي (سبتمبر, 2016)،اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر، العدد 6 ، مجلة دفاتر بوادكس.
10. دغموم هشام و عبد النور قبايلي (2022)، تقييم الامن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، المجلد 7 عدد 14 ، مجلة أفاق العلوم.

11. رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف 1.
12. رضا زروت (2018)، محددات الانتاج الفلاحي لثالوث الأمن الغذائي في الجزائر قمح بطاطا حليب، العدد 19 ،جامعة بليدة 2: مجلة ابحاث اقتصادية.
13. زقاي وليد (31- 12 -2020)، أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر، المجلد 13 العدد 1 ، وهران، جامعة وهران، الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.
14. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة.
15. طويل حدة و فاطمة رحال (6 فيفري, 2020)، دور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، المجلد 3 العدد 2 ، مجلة أوراق اقتصادية.
16. عباس فرحات (2012)، أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر، العدد 7 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
17. عبدالله بن قلاوز هواري (2017-2018). إدارة شبكة الإمداد في القطاع الزراعي.
18. عمر حسن الصديق بوشعالة (2022)، الأمن الغذائي أبعاد مقومات تحديات معوقات يسهل تحقيقه، مؤتمر دولي علمي إفتراضي الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب .
19. غربي (2010).
20. فاتح حركاتي (جانفي, 2021)، مؤشرات الأمن الغذائي، الأردن: مجلة الاقتصاد الصناعي.
21. فاطمة بكري (2013)، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي من منظور التنمية المستدامة.
.
22. قاسمي وليد، أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
23. كرامة مروة ،دخية خديجة، دور المخطط الاستراتيجي الخماسي لتنمية إنتاج الحبوب في الجزائر 2023-2028 في تحقيق الأمن الغذائي لمنتج القمح.
24. مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000.
25. مجدولين دهينة، استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، جامعة الجزائر.
26. المخادمين (2009).
27. مسعود بن هوبزة، عوائق تحقيق الأمن الغذائي وقعا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قراءة لتقارير المنظمة 2017-2020، مؤتمر دولي علمي افتراضي ، برلين، ألمانيا: اصدارات المركز الديموقراطي العربي.

28. مشاور صيفي (جوان, 2022)، استشراف المستقبل أساليب التنبؤ بالمستقبل في التفاعلات الدولية السيناريو نموذجا، المجلد 7 العدد 1 ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية.
29. منذر اسماعيل و أمجد عبدالهادي.
30. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2016)، حالة الأغذية والزراعة تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي ، روما.
31. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2009)،آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي،السودان.
32. نادية (2014).
33. نعيمة زلاطو وحكيم حداشي (2019)، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية ، المجلد 2 العدد 3 ، جامعة الجلفة تاريخ النشر 2019/09/01 : مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة.
34. هاجر خلالفة، الأمن الغذائي بين اشكالية تعدد المضامين وتنامي التهذيب، المجلد 2 العدد 1 ، جامعة باجي مختار: مجلة دفاتر المتوسط.
35. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
36. يوسف بن يزة (جوان, 2018)، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربي، العدد 38 ، جامعة الحاج لخضر باتنة: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

خامسا: المواقع الالكترونية

.http: journals . opendition.org (15 02, 2021).

وكالة الأنباء الجزائرية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 03, 2024، من Http://www;aps;dz

https://www.ceicdata.com/en/algeria/imports-by-main-commodities/imports-value-wheat